الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية والمحاسبة

تخصص: مالية البنوك والتأمينات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بكوش طه

حديدي عبد القادر الجيلالي

تحت عنوان:

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أرقام ومؤشرات 2019-2023

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. آيت ميمون كريمة	**أستاذ محاضر-أ-جامعة ابن خلدون تيارت**	**مناقشا**
أ. عبد الهادي مختار	**أستاذ التعليم العالي جامعة ابن خلدون تيارت**	**مشرفا ومقررا**
أ. عون الله سعاد	**أستاذ محاضر-أ-جامعة ابن خلدون تيارت**	**رئيسا**

السنة الجامعية: 2025/2024

إهداء

إلى أبي، قدوتي وسندي،

إلى أمي، نبع الحنان، وصاحبة الفضل الأول بعد الله،

لكما وحدكما، تنحني الكلمات احتراما، ويقف القلم إجلالا،

إلى روح جدتي العزيزتين، رحمهما الله رحمة واسعة،

أهدي هذا العمل وفاءا ودعاء لمن زرعتا في الحب والقيم، وبقي أثرهما في قلبي حيا لا يموت

إلى إخوتي وأخواتي، من كنتم دوما الحافز والدافع،

أهديكم هذا الإنجاز بامتنان عميق ومحبة صادقة،

إلى أقاربي الكرام، لكل من ساندني بكلمة أو دعاء أو ابتسامة،

إليكم جميعا كل الشكر والتقدير.

إلى أصدقائي الأعزاء، رفقاء الدرب والمواقف الصادقة،

كنتم الزاد في مسيرة لم تكن دوما سهلة، فشكرا من القلب.

إلى أساتذتي الكرام، من علمتموني كيف أفكر، لا ماذا أفكر،

أهديكم ثمرة سنوات من الجهد والعمل.

وإلى كل الطاقم التربوي والإداري والبحثي في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي،

تقديرا لعطائكم اللامحدود، وجهودكم في خدمة العلم والطلبة.

ويظل هذا العمل شاهدا على امتنان لا يحصى، وعرفان لا ينسى، لكل من كان له دور، مهما صغر في هذا الإنجاز العلمي.

بكـــوش طـــــــه

إهداء

إلى أمي الحبيبة التي غرست في قلبي معنى الصبر والرحمة، وإلى أبي العزيز الذي علمني الإصرار وحسن الخلق، وإلى إخوتي سندي الدائم في مسيرتي العلمية والإنسانية.

إلى روح ابن عمي حمادة حديدي – رحم الله روحه الطاهرة وأسكنه فسيح جنانه –

وإلى إبن عمي الأستاذ الفاضل حديدي عابد، صاحب اليد البيضاء التي امتدت بالدعم والتوجيه في كل منعطف، فكان مثالا للعلم والأخلاق.

إلى زملائي الطلبة الذين شاركوني لحظات السهر والبحث، وإلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد، أقدم ثمرة هذا العمل عربون امتنان لا يفتر وكلمة شكر تظل أقل مما يستحقون.

حديدي عبد القادر الجيلالي

شكر

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا المشرف الدكتور عبد الهادي مختار لما أفاض به من توجيهات سديدة، وصبر كريم، ومساندة علمية أثمرت هذا العمل.

كما نرفع أسمى عبارات التقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، شاكرين لهم ما بذلوه من جهد في مراجعة هذا البحث وتقويمه، وما أغنوه به من ملاحظات بناءة.

ولا يفوتنا أن نشكر جميع أساتذة الكلية الأفاضل الذين نهلنا من علمهم وخبراتهم، فكان لهم الفضل في ترسيخ المبادئ الأكاديمية والمنهجية في مسيرتنا العلمية.

كما نتوجه بالشكر إلى موظفة الإدارة الفاضلة على تعاونها الدائم وتيسيرها للإجراءات بكل رحابة صدر، وإلى سائر العاملين في الكلية لما قدموه من دعم مباشر أو غير مباشر.

وفي الختام، نجدد امتناننا لكل من أسهم بكلمة أو نصيحة أو تشجيع في إنجاز هذا العمل، ونسأل الله أن يجزيهم عنا خير الجزاء.

الفهرس

إهداء

شكر

الفهرس

قائمة الجداول

مقدمة .....أ

الفصل الأول

الإطار العام للصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمهيد 9

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية في الجزائر 10

المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية وخصائصها 10

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الصيرفة الإسلامية 12

المطلب الثالث: الفرق بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية 14

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي 18

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه..... 18

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار..... 19

المطلب الثالث: صيغ التمويـل القائـمة على المديونية 25

خلاصة..... 27

الفصل الثاني

الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمهيد 29

المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....30

المطلب الأول: فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....30

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر.....31

المطلب الثالث: تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.....32

المبحث الثاني: الرقابة على الصيرفة الإسلامية في الجزائر 34

المطلب الأول: علاقة بنك الجزائر بالصيرفة الإسلامية 34

المطلب الثاني: الرقابة الشرعية في العمل المصرفي الجزائري 37

المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الإسلامية 42

المبحث الثالث: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية 46

المطلب الأول: طرق عرض خدمات الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية..... 46

المطلب الثاني: دوافع واسباب فتح النوافذ الإسلامية 48

المطلب الثالث: شروط فتح النوافذ الإسلامية..... 50

المبحث ال: تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر (2019-2024)..... 52

المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر 52

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي للصيرفة الإسلامية (عرض تجارب لبعض البنوك) 53

المطلب الثالث: أثر الصيرفة الإسلامية على الاقتصاد الجزائري..... 64

خلاصة..... 68

خاتمـــــة..... **70**

المصادر والمراجع **75**

ملخص

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	الفرق بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية	**13**
01-02	البنوك والمؤسسات المالية الحاصلة شهادة المطابقة الشرعية إلى غاية 2020	**47**
02-02	المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة للفترة (2019-2024)	**53**
03-02	مؤشرات الأداء المالي لبنك السلام للفترة (2019-2024)	**55**
04-02	مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال (2019-2024)	**58**
05-02	مؤشرات الأداء المالي لبنك التنمية المحلية BDL (2019-2024)	**60**
06-02	المؤشرات الرئيسية لأداء الصيرفة الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2019-2024)	**62**
07-02	نشاط الصيرفة الإسلامية في التمويل المصرفي للاقتصاد الوطني	**64**
08-02	المؤشرات الرئيسية لأداء الصيرفة الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2019-2024)	**65**

مقدمة

مقدمـــــة

شهد النظام المالي الجزائري، منذ مطلع العقد الثالث للألفية، تحولا متسارعا نحو ترسيخ الصيرفة الإسلامية بوصفها رافدا جديدا لتعميق الشمول المالي وتنويع مصادر التمويل. فقد هيأت التعديلات التشريعية . ابتداء بالنظام 18-02 الصادر في 4 نوفمبر 2018، والذي عرف الصيغ الشرعية وحدد إطار الترخيص، ثم النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي وسع القائمة إلى ثماني عمليات وألزم البنوك بهيئات رقابة شرعية داخلية وشهادة مطابقة وطنية . أساسا قانونيا صلبا سمح للبنوك العمومية والخاصة بطرح منتجات مصرفية تتوافق مع مقاصد الشريعة. وقد أسفرت هذه النقلة عن استقطاب ما يفوق 350 ألف حساب جديد، وضخ أكثر من 300 مليار دينار ودائع إلى الجهاز المصرفي بين 2020 و2024، منه نحو 40 % من أموال كانت متداولة خارج القنوات الرسمية. على الرغم من ذلك، بقيت حصة الصيرفة الإسلامية دون عتبة 4 % من مجموع المعاملات البنكية، ما يشي بوجود فجوة واسعة بين الطموح والواقع: فحجم السيولة المتكدسة خارج البنوك يربو على 6 000 مليار دينار، بينما لا يتعدى إجمالي التمويلات الإسلامية الممنوحة 20 % من الودائع الإسلامية ذاتها، نتيجة غياب سوق صكوك نشطة، ومحدودية صيغ المشاركة والاستصناع، واعتماد البنوك أساسا على مرابحات قصيرة الأجل.

تضاف إلى هذه التحديات عوامل بنيوية أخرى: بطء رقمنة الخدمات الشرعية مقارنة بالمصارف التقليدية، نقص الكفاءات المدربة على فقه المعاملات والمنتجات المركبة، وازدواج المعايير المحاسبية بين شبابيك التمويل الإسلامي ونظيراتها التقليدية داخل البنك الواحد. كذلك ما تزال سياسة إدارة السيولة لدى بنك الجزائر مقتصرة على أدوات الربا، الأمر الذي يحرم البنوك الإسلامية من نافذة إيداع شرعية أو اتفاقيات إعادة شراء متوافقة مع الشريعة، ويحول فائض أموالها إلى عبء يضغط على الربحية. من ثم، باتت الحاجة ماسة إلى مراجعة المنظومة الرقابية والضريبية بما يسمح بإصدار صكوك سيادية، وتأسيس سوق ما بين البنوك الإسلامية، وتوحيد معايير الإفصاح المالي وفق نمط XRBL لتمكين الباحثين والمستثمرين من تتبع الأداء بشفافية.

تأتي هذه الدراسة لتزيل الغموض عن مفهوم الصيرفة الإسلامية، وتحلل أدواتها وصيغها التمويلية في السياق الجزائري، ثم تقيم الأداء الفعلي خلال الفترة 2019-2024 عبر دراسة أربع تجارب رئيسة تمثل أطياف القطاع: بنك البركة (أقدم مصرف خاص يعمل وفق الشريعة)، بنك السلام (نموذج الاستثمار الإسلامي الشامل)، نوافذ البنك الوطني الجزائري BNA (أول شباك شرعي داخل بنك عمومي شامل)، ونوافذ بنك التنمية المحلي BDL (النافذة الأسرع نموا في شبكة حكومية). كما تتقصى الدراسة مدى قدرة هذه الصيغ على تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وتعزيز الإدماج المالي، وخلق بيئة استثمارية قائمة على تقاسم المخاطر والربح الحلال، وذلك عبر تحليل المؤشرات الكامنة (كفاية رأس المال، السيولة، الربحية) والمؤشرات الظاهرة (حجم الأصول، الودائع، التمويلات) مع مقاربة مقارنة إقليمية تبرز الدروس المستفادة للدفع بالصيرفة الإسلامية نحو دور أكبر في تمويل الاقتصاد الوطني.

وانطلاقا من ذلك نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

أولا: التساؤلات الفرعية

1. كيف تطور حجم الودائع والتمويلات الإسلامية لدى البنوك الجزائرية بين 2019 و 2024؟
2. ما مدى كفاءة صيغ المرابحة، والمشاركة، والإجارة في توظيف فائض السيولة؟
3. أي دور للهيئات الشرعية والرقابة المركزية في ضمان الامتثال ومنع التحايل الربوي؟
4. ما العقبات البنيوية (محاسبية، بشرية، تشريعية) التي تقيد انتشار المنتجات الإسلامية؟
5. ماذا تستفيد الجزائر من تجارب الدول الناشئة التي نجحت في رفع حصة الصيرفة الإسلامية فوق 20 % من السوق؟

ثانيا: الفرضيات

1. لا تتجاوز حصة الودائع الإسلامية 5 % من إجمالي الودائع بسبب ضعف الوعي الشرعي ومحدودية القنوات التوزيعية.
2. زيادة الوعي المالي والديني لدى المتعاملين يمكن أن يساهم في توسيع نطاق الصيرفة الإسلامية.
3. دعم الدولة للبنوك الإسلامية وتوسيع المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة سيساهم في تعزيز الثقة بين المتعاملين .

ثالثا: أهداف الدراسة

1. قياس تطور مؤشرات الأداء (الأصول، الودائع، التمويلات، الربحية) للبنوك الإسلامية في الجزائر.
2. تشخيص الفجوات التي تعيق تحول الصيرفة الإسلامية إلى رافد تمويلي رئيس.
3. تقديم توصيات عملية لتعميق السوق، واستحداث صكوك سيادية لامتصاص السيولة الفائضة.

رابعا: أهمية الدراسة

تبرز أهميتها من كونها تحليل تجميعي يقارن بين تجارب البنوك العمومية والخاصة، ويبرز أثر التنظيمات الجديدة على سلوك المودعين وتكلفة التمويل. كما تقدم خارطة طريق لصانعي السياسات لتعزيز الشمول المالي الحلال.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

ذاتية :اهتمام الباحث بمجال التمويل الإسلامي وندرة الأبحاث التطبيقية الجزائرية في هذا الحقل.

موضوعية :دخول البنوك العمومية مجال النوافذ الإسلامية منذ 2020 وما صاحبه من جدل حول الفاعلية والكلفة.

سادسا: حدود الدراسة

مكانية :تقتصر على البنوك والنوافذ الإسلامية العاملة داخل الجزائر.

زمانية :تغطي الفترة 2019–2024.

سابعا: منهج الدراسة

اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي، مع استخدام أدوات بحث متنوعة كتحليل الوثائق الرسمية، التقارير السنوية للبنوك، القوانين والتنظيمات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، إضافة إلى مقابلات ميدانية مع بعض العاملين في القطاع المصرفي وكذا الاطلاع على مصادر أخرى التي ناقشت هذا الموضوع من كتب ومقالات وشبكة الأنترنت.

ثامنا: الدراسات السابقة

دراسة لـ **فايزة عميروش وهشام بورمة** بعنوان: «واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر: مصرف السلام نموذجا (2016–2022)»؛ وعالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية :إلى أي مدى مكن فتح الشبابيك المصرفية الإسلامية بعد إصلاحي 2018–2020 من تلبية الاحتياجات التمويلية وتوسيع نشاط الصيرفة الإسلامية؟

حيث توصلت إلى النتائج التالية:

1. نمو مطرد في حصة المعاملات الإسلامية داخل بنك السلام، ولا سيما بعد صدور التنظيم 02/20.

2. التنظيم المذكور يمثل خطوة تأسيسية، لكنه غير كاف بمفرده لتحفيز القطاع؛ إذ يلزم استكماله بلوائح ضريبية ومحاسبية متخصصة.

3. تنويع صيغ التمويل (مضاربة، مشاركة، استصناع...) كفيل بتوسيع قاعدة العملاء وتعميق الأثر الاقتصادي.

4. توصية بضرورة تفعيل أدوات تسويق موجهة ورفع كفاءة الموارد البشرية لاختصار فجوة الأداء مع البنوك التقليدية.

دراسة لـ **موساوي خالدة ورصفة زكرياء** بعنوان: «واقع وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة وبنك السلام»؛ وعالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية :ما مدى قدرة بنكي البركة والسلام على تحقيق أداء ربحي مستدام في بيئة مصرفية تقليدية تفتقر إلى تشريعات متخصصة؟ حيث توصلت إلى النتائج التالية:

5. تحقيق البنكين معدلات ربحية مقبولة (العائد على الأصول وحقوق الملكية) خلال فترة التحليل.

6. استمرار جملة من الصعوبات ناجمة عن غياب إطار قانوني خاص بالصيرفة الإسلامية وعن هيمنة البيئة المصرفية التقليدية.

7. الحاجة إلى إصلاحات تنظيمية وهيكلية تسمح بتوسيع المنتجات ورفع مستوى التنافسية.

8. نقص ثقافة التمويل الإسلامي لدى شريحة من العملاء ما يزال يقيد تنمية المحفظة التمويلية .

دراسة لـ **يسام بن جباس** بعنوان: «The Reality and Requirements of Developing the Islamic Banking Industry in Algeria» (2024)؛ وعالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية :لماذا ما تزال الصيرفة الإسلامية تشغل حصة ضئيلة من السوق، وكيف يمكن تهيئة متطلبات نموها داخل النظام المصرفي الجزائري؟

حيث توصلت إلى النتائج التالية:

9. لا تتجاوز حصة التمويل الإسلامي 3% من إجمالي الائتمان المصرفي، ما يؤكد تباطؤ النمو مقارنة بدول مجاورة.

10.ضعف البنية التشريعية والمؤسسية—خصوصا ما يتعلق بحوكمة النوافذ الإسلامية ورقابتها الشرعية—يحد من التوسع.

11.ضرورة تبني خارطة طريق تشمل تدريب الموارد البشرية، ابتكار منتجات متوافقة مع الشريعة، وتعميم الشبابيك في البنوك العمومية والخاصة.

12.توصية بإدراج مؤشرات أداء مالية وشرعية موحدة، وربطها برقابة دورية من بنك الجزائر لدعم الثقة وتعزيز الشمول المالي .

تاسعا: صعوبات الدراسة

- نقص البيانات المنشورة بصيغ قابلة للمعالجة.
- تباين الإفصاح بين البنوك.

- تداخل أو تشابه بعض المصطلحات تحديدا في مفاهيم البنوك التقليدية والعامة.

عاشرا: هيكل الدراسة

نخصص فصلنا الأول للإطار النظري للصيرفة الإسلامية، حيث نتناول فيه ثلاثة مباحث متكاملة: نتوقف أولا عند المبحث الأول لتعريف الصيرفة الإسلامية وبيان خصائصها ومقاصدها، ونقارنها بالنظام التقليدي؛ ثم نستعرض في المبحث الثاني صيغ التمويل الشرعي مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، والاستصناع، مع توضيح أسسها الفقهية وآليات تفعيلها داخل البنوك؛ ونختتم بالمبحث الثالث بتتبع مسار تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بدءا من الدعوة الأولى عام 1928، مرورا بتأسيس بنك البركة سنة 1991، وصولا إلى صدور النظام 20-02 في 2020 وما تلاه من توسع الشبكات حتى نهاية 2024.

أما فصلنا الثاني فنكرسه للتطبيقات العملية خلال الفترة 2019-2024، ويضم بدوره ثلاثة مباحث: نعرض في المبحث الأول منظومة الرقابة الشرعية والمؤسسية، موضحين دور بنك الجزائر والهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهيئات التدقيق الداخلية؛ ثم نحلل في المبحث الثاني تجربة النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، فنبين دوافع إنشائها وشروط ترخيصها واستقلاليتها المحاسبية وأهم التحديات التشغيلية؛ ونختبر في المبحث الثالث الأداء المالي لأربع تجارب رئيسة—بنك البركة، بنك السلام، وشبابيك كل من BNA و—BDLمن خلال مؤشرات الأصول والودائع والتمويلات والربحية، لتقويم قدرة هذه الصيغ على تعميق الشمول المالي وتحفيز الاستثمار المنتج.

الفصل الأول

الإطار العام للصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمهيد

تشهد الجزائر اهتماما متزايدا بالصيرفة الإسلامية، وذلك في إطار جهود الدولة لتنويع مصادر التمويل وتعزيز الشمول المالي. إذ يعد الأخير جزءا مهما من النظام المالي في الدول الإسلامية التي تعتمد على مبادئ الشريعة التي تحظر الفائدة (الربا) وتشجع المشاركة في المخاطر.

تسعى الصيرفة الإسلامية الى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تقديم منتجات مالية التي تتميز بالشفافية. مما يعزز الثقة بين المتعاملين ويساهم في الاستقرار المالي. وسنحاول في هذا الفصل إزالة الغموض عن مفهوم الصيرفة الإسلامية في مبحثه الأول أما المبحث الثاني فخصصناه لأدوات ومنتجات الصيرفة الإسلامية وخصص المبحث الثالث لاستعراض تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية في الجزائر

شهدت الصيرفة الإسلامية نموا كبيرا في النظام المالي العالمي خاصة في السنوات الأخيرة، رغم العديد من التحديات و العقبات التي تواجهها، وما زاد من نموها و تطورها هي الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث بينت هذه الأزمة قوة وصلابة المصارف الإسلامية في إدارة الأزمات، مما دفع بالكثير من دول العالم لدخول عالم الصيرفة الإسلامية، فمنها من لجأت الى انشاء مصارف إسلامية، ومنها من قامت بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، ومنها من قامت بإنشاء فروع إسلامية متخصصة حكرا لتقديم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية وخصائصها

أولا: تعريف الصيرفة الإسلامية

تعد الصيرفة الإسلامية كأهم آدوات من أدوات التمويل الإسلامي فهي الية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا وعطاء.

نقصد بعبارة 'المصارف الإسلامية' أنها مؤسسة مالية تلتزم بجميع تعاملاتها ونشاطها الاستثماري، وتدير جميع أعمالها وفقا للشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى التزامها بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا[1].

كما عرفت أيضا بانها مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا وتحقيق اقصى عائد بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار احكام الشريعة الإسلامية[2].

مما سبق فإن البنك الإسلامي «يساهم في تطبيق نظام مصرفي مختلف عن الأنظمة البنكية الأخرى؛ حيث يلتزم بالمعايير التي حددتها الشريعة في مجالات المال والتعاملات، ويأخذ بعين الاعتبار تجسيد المبادئ الإسلامية في الحياة العملية»[3].

---

[1] بن عزة اكرام، بن لدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، مجلد03، العدد01، سنة 2018، ص78.

[2] شهناز حرات، **واقع وافاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء القانون 2/20**، مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، سنة2022، ص5.

[3] شهاب احمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، طبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان_الاردن، 2012، ص11.

والمصرف الإسلامي هو هيئة مالية مصرفية تهدف إلى تجميع الأموال واستثمارها وفقا للشريعة الإسلامية، بهدف تعزيز بناء مجتمع متوازن وتحقيق العدالة في توزيع الثروات، وضمان توظيف المال وفقا لمبادئ الإسلام. كما أنه منظمة إسلامية تسعى للعمل في مجال الأعمال بهدف تطوير الفرد والمجتمع المسلم، وتوفير الفرص المناسبة له للنمو على أسس إسلامية تلتزم بقواعد الحلال والحرام[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان الصيرفة الإسلامية هي صيغ مالية تقدم خدمات للفرد والمجتمع وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولا تكتفي فقط بالوساطة المالية والإسلامية بل تتعدى ذلك الى العمل على إيجاد وخلق قنوات استثمارية وتجارية متعددة.

ثانيا: خصائص الصيرفة الإسلامية

تتميز الصيرفة الإسلامية بعدة خصائص أساسية نوجزها فيما يلي[2]:

-عدم التعامل بالربا:

تعتبر هذه الميزة بارزة لدى البنوك الإسلامية، وتعد هذه الخاصية العنصر الأساسي والأول لها. لذلك، لا تتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة بأي شكل أو نوع، سواء كان ذلك بالقبول أو الإيداع أو الاستثمارات .

- الالتزام في معاملاتها بالحلال:

حيث يستند مشروعيته إلى تجسيد الفكرة الإسلامية، فإنه يلتزم بشكل كامل بتطبيق مبدأ الحلال والحرام في جميع معاملاته.

-الرقابة الشرعية:

تتميز البنوك الإسلامية عن سائر البنوك التقليدية بوجود رقابة ثالثة على عملياتها، وهي الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى الرقبات المالية والإدارية والمصرفية. هذه الخاصية تعتبر السمة المميزة الأساسية للبنوك الإسلامية . وتعمل هذه الآلية على ضمان التزام العمل المصرفي الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية، سواء كانت هذه الرقابة سابقة أو لاحقة .من المهم الإشارة إلى أن المراقب الشرعي أو الشخص الذي يتولى مهمة الرقابة الشرعية يجب أن يكون مؤهلا تأهيلا شرعيا وعلميا ليكون قادرا على تقديم الرأي المستند إلى العلم والمعرفة.

-تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع:

---

[1] محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2008، ص42

[2] وردة سعايدية، **تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، المجلد 02، العدد04، السنة2022، ص60.

الذهنية الإسلامية لا تعتبر النقود سوى أداة للتبادل، لذا يرفض البنك الإسلامي أن يكون تاجرا للنقود، فلا يقوم بإقراضها أو استدانتها كما تفعل البنوك التجارية، بل يستخدمها في إنعاش النشاط الاقتصادي يتم من خلال الاستثمارات الحقيقية وبأساليب المشاركة، وليس عن طريق الاقتراض .

-المصرف الإسلامي مصرف ذو صفة تنموية:

تعتبر من الخصائص البارزة للبنوك الإسلامية كونها تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع، وذلك من خلال العمل على تحقيق أقصى منفعة ممكنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .عندما تقوم البنوك الإسلامية بوضع خطتها الاستثمارية أو عند تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تمولها، فإنها تواجه تحديات خاصة في الجزائر. مثل العديد من العملاء، تفضل تلك المشاريع التي تهدف إلى تشغيل أكبر قدر ممكن من القوى العاملة وتساهم في تطوير المناطق النائية وزيادة عمرانها، والابتعاد عن المشاريع التي تضر بالبيئة أو تسهم في هدر موارد المجتمع في إنتاج سلع غير مهمة .

-الصفة الاجتماعية للبنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات اجتماعية تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال جمع وإنفاق الزكاة وفقا لأحكامها الشرعية، كما تستثمر أموال الزكاة الزائدة وتوزع عوائدها على المستحقين .هذه البنوك تمنح القرض الحسن، وهو مبادرة خيرية تستهدف الأهداف الإنسانية مثل حالات الزواج والعلاج وسداد الديون، فضلا عن دعم إنشاء المشروعات الصغيرة التي تلبي الاحتياجات المالية للفقراء .

-المشاركة في الربح و الخسارة :

بصفة عامة، تمثل البنوك كيانا تجاريا يسعى لتحقيق الأرباح، وهذا ينطبق أيضا على البنوك الإسلامية. فهي تنفذ مجموعة من العمليات بهدف تحقيق الربح لصالح عملائها. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تؤدي هذه العمليات إلى خسائر يتعين على كلا الطرفين (البنك والعميل) تحملها[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الصيرفة الإسلامية

أولا: أهمية الصيرفة الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية جزءا من المعاملات التي تقرها الشريعة الإسلامية وتتواجد في سياق متطلبات العصرنة. حيث أنها ضرورية لكل مجتمع مسلم يرفض التعامل بالربا والاستغلال، ويطبق شريعة الله ويحكم بها[2].

---

[1] زايدي خالد، **التحكيم في البنوك الإسلامية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، سنة 2019، ص86.(عبارة عن مذكرة)

[2] أحمد عبد العفو مصطفى العليات، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، مذ كرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص فقه وتشريع، كلية الدارسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسسا للتعامل بين البنك والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل البنك والمتعامل، بدلا من أسس التعامل التقليدية القائم على مبدأ المديونية (المدين / الدائن) وتقد م الأموال فقط دون المشاركة في العمل، ما أوجدت البنوك الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثمار في جم ع القطاعات الاقتصاد ة وهي صيغ الاستثمار الإسلامية المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإستصناع، التأجير وغيرها من صيغ الاستثمار تعد مناسبة للاستخدام في مختلف الأنشطة. تسعى البنوك الإسلامية من خلال هذه الصيغ إلى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يتواجه بها المجتمع في جميع الدول العربية والإسلامية بل والعالمية أيضا. وترجع أهمية وجود الصيرفة الإسلامية إلى[1]:

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل البنكي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة البنكية.
- تعد البنوك الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

ثانيا: أهداف الصيرفة الإسلامية

تسعى الصيرفة الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتناسب وخصائصها نذكر منها[2]:

- تحقيق الأرباح للمساهمين.
- تعزيز المواقف في السوق المصرفية.
- تنمية الكفايات والمهارات الإدارية للعاملين بالبنك.
- تحقيق امال وطموحات أصحاب البنك.
- الالتزام بالمبادئ الإسلامية في المعاملات المصرفية.
- استيعاب وتطبيق وظيفة المال في الإسلام اقتصاديا واجتماعيا.
- احياء المنهج الإسلامي في المعاملات المصرفية.

[1] محمد حر ي عر قات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، .2010

[2] حدباوي أسماء، **دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد17، العدد01، السنة2023، الصفحة807.

- اشباع حاجات المتعاملين.
- حفظ أموال المتعاملين وتنميتها.
- تمويل احتياجات المتعاملين وتوفير متطلباتهم.
- تيسير معاملات المتعاملين وتدعيم راحتهم عند التعامل.
- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع.
- تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- المساهمة في دراسة مشكلات المجتمع والمشاركة في وضع حلول لها.
- منح تيسيرات للمنظمات والأجهزة التي تخدم مصالح البيئة

المطلب الثالث: الفرق بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية

يمكن أن نلخص الفرق بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية في الجدول الموضح كالاتي:[1]

الجدول رقم (01-01): الفرق بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية

الصيرفة الإسلامية	الصيرفة التقليدية
– موارد واستخدامات المصرفية الإسلامية.	– موارد واستخدامات المصرفية التقليدية.
– علاقته بعملائه علاقة "مشاركة" (مضاربة).	– علاقته بعملائه علاقة "مداينة "
– الاهميات النسبية لبنود هيكل الموارد.	– (قرض)
– الأول: الموارد الداخلية و هي حقوق الملكية (حقوق المساهمين)، و تشمل رأس المال المدفوع و الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة.	– الأهميات النسبية لبنود هيكل الموارد – الأول: الموارد الداخلية و هي حقوق الملكية (حقوق المساهمين)، وتشمل رأس المال المدفوع و الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة لا تمثل مصدرا
– تمثل مصدرا مهما لعمليات البنك	

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 24، ص25، ص 26.

– ويتم توجيهها للاستخدامات طويلة الأجل في شكل توظيفات في أصول ثابتة للبنك من مبان وتجهيزات ومعدات.	مهما لعمليات البنك.
– وفي صورة استثمارات مباشرة أو شركات مملوكة جزئيا أو بالكامل له.	– الثاني: الموارد الخارجية، والتي تشمل أساسا الودائع ذات الآجال والشروط المختلفة. وتشكل "الودائع" الجانب الأكبر والأهم من الموارد الكلية للبنك.
– الثاني: الموارد الخارجية والتي تشمل أساسا الودائع ذات الآجال والشروط المختلفة. وتشكل "الودائع" الجانب الأكبر والأهم من الموارد الكلية للبنك.	– وهي الودائع لأجل، وودائع الادخار، والحسابات الجارية.
– وهي الودائع الاستثمارية، والودائع الادخارية، "صكوك" إيداع أو مشاركة أو استثمارات مختلفة بالإضافة إلى الحسابات الجارية.	– الحسابات الجارية تدفع عليها بعض البنوك التقليدية فائدة مثل القرض بفائدة وهو الربا المحرم.
– الحسابات الجارية تدفع بدون مقابل عند الطلب.	– وفقا لعقد القرض تعد "الودائع لأجل "دين في ذمة البنك الربوي، حيث يلتزم بردها في تواريخ استحقاقها مضافا اليها "الفوائد" الثابتة المتفق عليها مسبقا.
– وفقا لعقد المضاربة، لا يضمن البنك الإسلامي "الودائع الاستثمارية"، ولا يلتزم أمام أصحابها بعائد محدد مسبقا، حيث قد يتحقق هذا العائد، أو لا يتحقق وتحل محله خسارة يتحملونها.	– لا توجد أية علاقة بين أصحاب الودائع وأشكال وأنواع وآجال التوظيفات المرتبطة بها، ومستوى جودة هذه التوظيفات وما ينطوي عليه من مخاطر وما تحققه من أرباح وخسائر.
– إصدار العديد من "صكوك" الاستثمار العام أو "المخصص" لنشاط أو مشروع معين، ذات آجال محددة أو غير محددة الآجال، متحملة نتائج الاشتراك في توظيفات البنك من أرباح أو خسائر.	– إن البنك التقليدي بنظام " المداينة" الذي يسير عليه، يسمح له بمراعاة توافق الآجال بين مدد ودائعه وآجال القروض التي يمنحها بصفة عامة، وفي إصدار شهادات ادخار أو استثمارات ذات آجال محددة مما قد يعرض البنك الى أزمة السيولة بسبب استخدام الموارد المالية من الودائع والشهادات قصيرة الأجل في قروض طويلة الأجل.
– أن البنك الإسلامي لا يقدم موارده المالية في صورة "قروض لآجال محددة" و إنما يقوم بالاشتراك في تمويل مشروعات "حقيقية" يصعب في أغلب الأحيان تحديد مواعيد تصفيتها او تسييلها (أي تنضيدها).	– يقوم البنك التقليدي باستخدام الموارد المختلفة لديه في شكل تمويل "نقدي" قصير ومتوسط وطويل الأجل
– يقوم البنك الإسلامي باستثمار "حقيقي" لموارده	

المالية وفقا لطبيعتها، وبالتالي يولي اعتبارا خاصا لكفاءة التشغيل لديه، وعناية فنية واقتصادية فائقة بجدوى المشروعات التي يدخل فيها.	بدون الاعتبار لكفاءة التشغيل وإنما مقدار الفائدة.
– الاستثمار في التجارة والسلع والأصول الثابتة وما في حكمها، تنفيذا للسياسات النقدية والمالية والإنمائية المتوخاة لتنمية الاقتصاد وتقدم المجتمع.	– الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل (الأوراق التجارية وأذون الخزينة)، و الأوراق المالية طويلة الأجل (الأسهم و السندات)، و تقديم القروض و السلفيات قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل مقابل ضمانات .
– وتقديم تمويل السلع وفقا للأولويات من خلال تقسيمها إلى أساسيات وحاجيات وكماليات.	– يرتب البنك التقليدي الربوي استخدامات موارده وأصوله تنازليا بالنسبة لدرجة السيولة وتصاعديا بالنسبة للفائدة.
– يرتب البنك الإسلامي طبيعة تفاصيل هيكلة أصوله، كوسيط مالي باستخدام موارده المختلفة أساسا كبنك شامل "استثمار وأعمال" ويتم ذلك في إطار القواعد والضوابط الشرعية الحاكمة لعمليات البنك، والتي تكفل عدالة العائد، وطهارة العمل، وشرعية النشاط، وإسلامية القصد، وقد يوظف بعض موارده طويلة الأجل نسبيا في استثمارات قصيرة الأجل في حالة "فائض السيولة" إلى أن تتوافر مشروعات طويلة الأجل جيدة ومدروسة بعناية مع ضرورة "المواءمة بين اعتباري الربحية والسيولة"، ومراعاة المبادئ المصرفية العامة –كمؤسسة نقدية.	– فيبدأ بالأرصدة النقدية لديه و لدى المصرف المركزي (أصل كامل السيولة و صفري الإيراد)، ثم الاوراق المالية قصيرة الاجل (أصول عالية السيولة و متواضعة الإيراد)، ثم الأوراق المالية طويلة الأجل، فالقروض و السلفيات (أصول قليلة السيولة و مرتفعة الإيراد) ومن ثم، يتم تكوين الأصول و يتحدد هيكلها وفقا لهذه الأسس بما يكفل تحقيق أقصى "ربا"–يتفق مع أقصى قدر ممكن من السيولة.
– كما يقوم البنك الإسلامي على نظام المشاركة في الربح والخسارة، ويعد "شركة" استثمار حقيقي، طويلة الأجل، مع مراعاة سمات الموارد المتاحة من حيث الآجال والشروط وخصائص ومكونات استخدامات المصرف لموارده.	
– وفي جانب الاستخدامات، تكيف العلاقة بين المصرف وعملائه من مستخدمي الأموال، وفقا للعقد نفسه، حيث يكون المصرف رب المال، ومستخدمو	

الأموال مضاربين، ولا "ضمان" على المضارب إلا بالتقصير أو التعدي، فهو في حكم الوكيل "أمين" على ما بيده من مال، أي يده "يد أمانة". ويجوز للمصرف أخذ "ضمانات" من مستخدمي الأموال لاستيفاء حقوقه في حالة التقصير أو التعدي، حفاظا على أموال المودعين. – الفرق بين مجموع الأرباح التي يحصل عليها المصرف من مضارباته مع عملائه مستخدمي الأموال، وما يدفعه للمودعين من أرباح وفقا لعقد المضاربة الذي يحكم علاقته معهم، يمثل "صافي" ربح أو عائد المصرف.	

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

تقوم المصارف الإسلامية بإجراء نشاط الاستثمار وتمويل المشاريع مستخدمة مجموعة من الصيغ في جوهرها عقود معروفة في الفقه الإسلامي. تم تعديل هذه العقود لتناسب طبيعة العمل البنكي الإسلامي كوسيط مالي، وتعرف هذه الصيغ بصيغ التمويل الإسلامي التي تهدف إلى توفير تمويل يتلاءم مع القيم الإسلامية، مما يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة. ونتطرق في هذا المبحث عن مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه في مطلبه الأول أما المطلب الثاني فنتطرق من خلاله إلى صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار، أما المطلب الثالث فهو تكملة للمطلب الثاني وخصص لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه

يعتبر التمويل الإسلامي أهم وأنجح المناهج والطرق المتبعة في تمويل مختلف المجالات فقد تعددت واختلفت التعاريف إلا أنها متفقة حول خصائص التمويل الإسلامي وفيما يلي سنتعرف على كل من تعريف التمويل الإسلامي وخصائصه.

أولا: تعريف التمويل الإسلامي

يعرف التمويل الإسلامي على أنه تقديم الأموال عبر المؤسسات المالية وفقا للمعايير والضوابط الإسلامية والأهداف الاقتصادية، بهدف الحفاظ على الثروات وتنميتها، وتحقيق وظيفة الخلافة في الأرض. وهذا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع وتجديد الكون[1].

أو يعرف التمويل الإسلامي أيضا على أنه تقديم خدمات مالية وفقا للشريعة الإسلامية ومبادئها وتطبيقاتها، التي تحظر الربا والغرر والمبيعات المكشوفة وكل نشاط مالي يضر بالمقصد العام الشرعي لاستغلال الأموال في الحياة وفقا للشريعة[2].

كما يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه نظام متكامل يسعى الى تحقيق العدالة المالية والاستدامة الاقتصادية، والتوازن الاجتماعي من خلال مبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية.

---

[1] صالح بلدي، الطاهر نمرودي، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج تدخل ضن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل– ، الجزائر، سنة 2018، ص21.

[2] زهير بن دعاس، عويسي أمين، **صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد الأول، العدد 04، ص244.

ثانيا: خصائص التمويل الإسلامي

وفيما يلي بعض الخصائص التي يتسم بها التمويل الإسلامي [1]:

1. التناسب بين مصادر الأموال والاستثمارات، فمثلا لا تستخدم أموال ذات أجل قصير مثل حسابات التوفير في استثمارات طويلة الأجل مما قد ينعكس سلبا على حالة السيولة في البنك.

2. قياس المخاطر المرتبطة بمجالات وأدوات الاستثمار بصورة دقيقة وفعالة، فعقود المرابحة أقل مخاطرة من غيرها.

3. أنه يحتوي على العديد من صور وأشكال التمويل المتباينة فيما بينها.

4. أنه مربوط مع الاستثمار، فالتمويل الإسلامي في صوره العديدة لا يرى منفصلا عن عملية الاستثمار الحقيقي.

5. انه تمويل لأنشطة مشروعة وأعمال مشروعة، فلا يجوز تقديم أي تمويل ينتج سلعا وخدمات ويمارس في نشاطه أساليب محرمة وذلك ضمانا لسلامة النشاط الاقتصادي من الانحرافات ضمانا للموارد والأموال من ان تبدد فيما لا يفيد.

6. مبدأ استمرار الملكية، فالملك يستمر لصاحبه حتى ولو تغيرت أوصاف المملوكات، فما يضعه الشركاء في الشركة من مال يبقى مملوكا لهم، لذلك يستحق الشريك حصته في الربح ولو كان شريكا غير عامل.

7. البعد الاقتصادي والاجتماعي للتمويل من خلال إلغاء الكلفة العقدية على الاستثمار، مما يعني زيادة في الأرباح الحقيقية التي تنتج عن المشروع بخلاف التمويل التقليدي، وكذا توجيه الموارد المالية وفق اعتبارات العدالة والكفاءة، فهي تستثمر بشكل سوي وكفؤ من خلال الصيغ التمويلية المتعددة التي تناسب كل الفئات.

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

أولا: التمويل بالمضاربة:

القراض أو المضاربة هو اتفاق بين طرفين، حيث يقوم بموجب هذا العقد مالك المال (المستفيد) بمنح مبلغ مالي يعطى للطرف الآخر (المضارب أو المشروع الصغير)، بهدف استعماله بطريقة متفق عليها، ومن ثم

[1] صالح بلدي، الطاهر نمرودي، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص22-ص 23.

يتم إعادة رأس المال له بالإضافة إلى جزء من الأرباح المتفق عليه، مع الاحتفاظ بالباقي لنفسه. كما أن المستثمر لا يتحمل خسارة تتجاوز المضارب بصفته غير مستثمر، لا يتعرض لخسارة تتجاوز

جهده ووقته. ومع ذلك، هو ملزم بأي خسائر تنجم عن الإهمال أو سوء استخدام التمويل. يمكن تطبيق هذه الصيغة في تمويل تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاتفاق على نسبة محددة من الأرباح [1].

والمضاربة نوعان[2]:

- **المضاربة المطلقة:**

تعتبر المضاربة من دون تحديد العمل والمكان والزمان، في حالة المضاربة المطلقة، يكتسب المضارب حرية التصرف دون الحاجة للرجوع إلى رب المال إلا عند انتهاء فترة المضاربة.

- **المضاربة المقيدة:**

هي الشروط التي يفرضها صاحب المال على المضارب لضمان حماية استثماره .تتطلب المضاربة، كونها إحدى أنواع العقود، توافر الشروط الأساسية للعقد مثل أهلية التعاقد للطرفين، والرضا السليم. بالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ المضاربة فور الاتفاق عليها مع التزام صاحب المال بعدم التدخل في عمل المضارب وامتناع الطرفين عن استغلال المال في أشياء محرمة شرعا. كما يشترط أن تكون المضاربة مقتصرة على الأعمال التجارية فقط، ويجب أن يكون مقدار المال المقدم معروفا لتسهيل حساب الأرباح والخسائر بين الطرفين.

- **أركان المضاربة وشروطها:**

لصيغة المضاربة أركان وشروط نبينها في الآتي:

1. **الصيغة:** وهي الإيجاب والقبول، ويشترط لصحتها:

- اتصال بين الإيجاب والقبول أي ألا يفصل بين الإيجاب والقبول ما يعتبر إعراضا على العقد.

[1] حسين عبد المطلب،" **تفعيل دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**" ،2011 متوفر على موقع MPRA، http://mpra.ub.uni-muenchen.de/34398/، تاريخ الاطلاع 2025.05.19

[2] الطيف عبد الكريم، **الصيرفة الإسلامية ودورها في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة معارف علمية محكمة، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد10، العدد 08، السنة 2015، ص 77.

- اتحاد موضوع الإيجاب والقبول أي ألا يكون هناك توافق على معنى واحد، فلا يجوز أن يصدر الإيجاب ثلث العقد، ويصدر القبول بنصفه.

2. **العاقدان:** وهما رب المال ورب العمل، ويشترط فيهما:

- الأهلية الكاملة أي صلاحيتهما للالتزام والإلزام

3. **رأس المال:** ويشترط فيه:

- أن يكون من النقود التي تتمتع بقبول عام وليس بضاعة مثلا

- أن يكون معلوم القيمة لدى كل من صاحب المال والمضارب.

- أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب عند ابتداء المضاربة، أي ألا يكون رب العمل مدينا بالمبلغ.

- أن يسلم المال لرب العمل، ويعين ذلك تمكين المضارب من التصرف بمال المضاربة والتسليم يكون إما بالمقابلة أو تمكين المضارب من أخذه بالطريقة المتفق عليها بينهما.

4. **العمل:** يشترط فيه ما يلي:

- أن يختص المضارب بالعمل فلا يجوز أن يشترط رب المال أن يعمل معه.

- أن يكون مجال العمل تجارة.

- ألا يضيق رب المال على المضارب في تصرفاته التي يبتغي من خلاله الربح ويمكن لرب المال أن يفرض شروط وضع القيود التي يراها ذات المصلحة، وله أن يتدخل لمنع المضارب في التصرف الضار بالمضاربة، وذلك من أجل حماية المصالح المشتركة.

5. **الربح:** يشترط فيه ما يلي:

- أن يكون الربح مشتركا بين المتعاقدين.

- أن يكون نصيب كل منهما معلوما عند التعاقد أي يتفق الطرفان على كيفية توزيع الربح بينهما.

- أن يتحدد نصيب كل منهما فيما يتحقق من الربح بالنسبة المئوية أو الجزئية.

- أن يكون مختصا برب المال والمضارب ولا يتعداهما إلا برضاهما.
- الخسارة تكون على رب المال ولا يتحمل المضارب منها شيئا طالما لم يقصر ولم يخالف الشروط.

ثانيا: التمويل بالمشاركة:

تعتبر عقود التمويل بالمشاركة من أبرز أساليب التمويل والاستثمار. فالمفهوم المتعلق بالتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية هو ما يعرف بشركة العنان في المال (شركة عقود الأموال عنان)، وذلك ضمن نطاق المعاملات المالية وفقا للفقه الإسلامي. هذه الشركة تستند إلى شراكة بين شخصين أو أكثر، حيث يتبادلون التجارة على رأس المال المشترك بينهم .هذا النوع من الشركات مسموح به وفقا لآراء الفقهاء[1].

التمويل بالمشاركة تعني أن البنك لديه دور في الأرباح أو الخسائر المتوقعة، سواء كان ذلك ربحا أو خسارة، بعد أن شارك في إنشاء مشروع معين، أو استيراد معدات وما إلى ذلك .خلال هذه الفترة، نشأت عدة أشكال للمشاركة، ومن أبرزها:

1-المشاركة المنتهية بالتمليك:

تقدم الشركة للبنك الحق في الحلول إما بشكل كامل أو على دفعات، وذلك بناء على الشروط المتفق عليها[2].

2-المشاركة المتغيرة:

بدلا من التمويل عبر الحساب الجاري المدين، تم تمويل العمل من خلال دفعات نقدية وفقا لاحتياجاته، ومن ثم أخذ حصة من الأرباح النقدية[3].

3-المشاركة الثابتة:

هنا يقوم البنك بالإسهام في تمويل جزء من رأس مال مشروع، معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع مادام مستمرا، ومن ثم يكون شريكا في إدارته وتسييره والإشراف عليه.

---

[1] أحمد شعبان محمد على، **البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص126.

[2] بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، **المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، المجلد15، العدد01، السنة 2023، ص104.

[3] بن مالك إسحاق، **المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص104.

شروطها: وتتمثل فيما يلي:

شروط رأس المال: يشترط فيه:

– أن يكون رأس المال نقديا، لا أن يكون من العروض إلا إذا جرى تقويمها بالنقود وقت المشاركة.

– أن يكون رأس المال دينا، وأن يكون حاضرا عند بدء المعاملة.

شروط توزيع الربح والخسارة: يتم توزيعها كما يلي:

– يوزع الربح كحصة شائعة بين الشركاء بحسب الاتفاق.

– تقسيم الخسارة حسب نسب ملكية رأس المال فقط، ولا يجوز الاتفاق على تحميل الخسارة بنسب مختلفة عن نسب المشاركة.

شروط العمل: يشترط في العمل ما يلي:

– أن يكون كل شريك أهلا للتوكيل متمتعا بالأهلية التي تمكنه من أن يكون أصيلا عن نفسه ووكيلا عن غيره من الشركاء.

– أن تكون يد كل شريك يد أمانة في كل ما يخص أعمال وأموال الشراكة، فلا يضمن ما أتلف إلا حيث قصر أو تجاوز حدود الأمانة.

ثالثا: التمويل بالمزارعة:

هذا يعني تسليم الأرض إلى شخص يعمل عليها أو يزرعها مقابل جزء متفق عليه من المحصول، أي منح الأرض لمن يقوم بزراعتها مقابل الحصول على نسبة من إجمالي إنتاجها. أو هو ": عقد بين اثنين أحدهما مالك الأرض أو صاحب الحق فيها وثانيهما هو عامل الزراعة على أن يدفع الأول أرضه للثاني ليزرعها بحصة شائعة معلومة من نمائها وهو الزرع سواء كانت آلات الزراعة وتكاليفها أو مدخلاتها كالبذر والسماد والمبيدات الحشرية من مالك الأرض أو من العامل".[1]

[1] قويدري محمد، سبع فاطمة الزهراء، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة التراث، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد الأول، العدد 08، السنة 2018، ص287.

رابعا: المغارسة المساقاة:

1. المغارسة:

تعريف المغارسة:

تعرف المغارسة بأنها «منح الأرض القابلة للزراعة لشخص ليقوم بزراعة الأشجار فيها، على أن يتم توزيع الأشجار والأرض بين الطرفين وفقا لما تم الاتفاق عليه»[1].

شروط المغارسة:

تقوم شروط المغارسة على أساس التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل الصدق في الالتزام، والوضوح في بنود العقد، وتجنب الغرر أو الجهالة، ومن هذه الشروط ما يلي[2]:

- أن يغرس العامل في الأرض شجر ثابت الأصول، كالزيتون والرمان والتين.
- أن يتفق أصناف الشجر أو التقارب في مدة إطعامها (إثمارها) فإن اختلف لم يجز.
- أن يكون للعامل حظه من الأرض والشجر، فإن كان له حظه من أحدهما لم يجز.
- ألا تكون المغارسة في أرض موقوفة لأن المغارسة كالبيع.

2.المساقاة:

تعريف المساقاة:

عرف المشرع الجزائري المساقاة بأنها: «تسليم الشجرة للاستغلال لمن يصلحها مقابل نسبة محددة من ثمارها»، ويمكن اعتبارها عقد إيجار خاص، حيث يتعهد العامل بسقي أشجار الأرض الموقوفة وصيانتها مقابل حصة متفق عليها من ثمارها بين الطرفين[3].

---

[1] محمد محمد الأمين اباه، **صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا، المجلد 09، العدد 01، السنة 2022، ص 294.

[2] محمد محمد الأمين اباه، **صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية**، مرجع سبق ذكره، ص295.

[3] عثمان عريبي، **دور الوقف الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المزارعة والمساقاة نموذجا**، مجلة المعيار، جامعة أحمد بن بلة وهران، الجزائر، المجلد27، العدد04، السنة 2023، ص495.

شروط المساقاة:

تتشابه المساقاة والمزارعة في شروطها وأحكامها، لكن الفرق بينهما يكمن في أن المزارعة تركز على زراعة الأرض، بينما تتمثل المساقاة في ري الأشجار ورعايتها، وتشمل[1]:

– أن يكون عمله معلوما كإصلاح السواقي والسقي، وإحضارها يحتاجها في عمله إن لم تكون موجودة في الحقل.

– الاتفاق على كيفية تقسيم النتائج، وان يكون نصيب كل منهما جزءا شائعا.

– أن يكون الأصل مثمرا، أي مما يجنى ثماره.

– الاتفاق على المدة، إذ لا يجوز أن تبقى مجهولة المدة.

– تسليم الأرض التي فيها الشجر للتعامل فيها.

المطلب الثالث: صيغ التمويـــل القائـمة على المديونية

تعد صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية من أبرز الأدوات المالية التي تعتمد على بيع السلع أو تقديم الخدمات بثمن مؤجل، مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وتهدف هذه الصيغ إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى التمويل وتفادي الربا، من خلال عقود مثل المرابحة، السلم، الإجارة، والقرض الحسن.....

أولا: التمويـــل بالمرابـــحة:

تعتبر المرابحة من أبرز الأساليب الاستثمارية في البنوك الإسلامية، حيث تتضمن بيع سلعة بسعر يضاف إليه الربح المتفق عليه بين البائع والمشتري. ومن ناحية أخرى، فإن المرابحة المصرفية هي صيغة تمويل تم تطويرها من قبل البنوك الإسلامية، وهي تستند إلى نموذج العقد المذكور سابقا ولكنها تشمل أيضا الطلب على الشراء والالتزام بشراء السلعة. حيث يقوم العميل بطلب البنك لشراء سلعة معينة لنفسه، ويعد البنك بتقديمها له بثمن مؤجل مع إضافة هامش ربح[2].

[1] محمد محمد الأمين اباه، **صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية**، مرجع سبق ذكره، ص294.

[2] عياد زهير، لموشي رؤوف، **عقود التمويل بالمرابحة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي–تبسة–، الجزائر، 2020، ص14.

ثانيا: التمويل التأجيري:

هو عقد ملزم لمدة محددة بسعر محدد، ويعتبر التمويل بالإيجار أحد أهم أشكال التمويل الإسلامي الذي تستخدمه المصارف الإسلامية بشكل واسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا .عقد التأجير هو اتفاقية بين المالك والمستأجر، حيث يعطى الحق للمستأجر في استخدام ملكية معينة، سواء كانت مادية أو غير مادية، يمتلكها المالك لفترة زمنية محددة مقابل التعويض المتفق عليه[1].

تقوم القعود التي تحكم هذا النوع من الصيغ على أساس تمليك المنفعة في مقابل عوض أو تمليك منافع شيء مباح لمدة ملومة بعوض، وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ في الآتي:

- التمويل بصيغة التأجير التمويلي.
- التمويل بصيغة التأجير التشغيلي.
- التمويل بصيغة التأجير المنتهي بالتمليك.
- التمويل بصيغة سندات الإجارة والأعيان المؤجرة.

ثالثا: التمويل بالسلم:

يتم استخدامه في الأنشطة الاقتصادية الحديثة، ويعرف بأنه بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، وهو نوع من البيع الآجل .هذا يعتمد على استبدال تعويضين، أحدهما فوري وهو الثمن الحالي، والآخر مؤجل وهو الثمن الذي قد يكون مؤجلا. وهذا يمثل عكس البيع المؤجل حيث يكون فيه السعر مؤجلا إلى وقت لاحق[2].

رابعا: التمويل بالقرض الحسن:

القرض الحسن هو منح مبلغ معين لشخص أو أحد عملائه، إذ يضمن سداد القرض الحسن دون تحميل ذلك الشخص أو العميل أي أعباء أو رسوم إضافية أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي البنك فقط أن يسترد أصل المبلغ الذي أقرضه لهذا العميل[3].

---

[1] عواطف محسن، **تطوير برامج التمويل الإسلامي للمؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، الجزائر، سنة2020، ص142.

[2] صبرينة بن عطاء الله، أحمد زغدار، **صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل مخاطر السيولة**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الجزائر 03 بدايلي براهيم، الجزائر، المجلد 18، العدد01، السنة2024، ص7.

[3] حمو عبدو مريم، موحابدالحي زهرة، **القرض الحسن ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية –أدرار، الجزائر، السنة2018، ص44.

خلاصة

المصارف الإسلامية من أهم المؤسسات المالية، التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتختلف عن المؤسسات الأخرى من ناحية الأسس والضوابط حيث تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية.

تناول هذا الفصل الإطار العام للصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث تطرقنا إلى عدة عناصر أهمها خصائص وأهداف الصيرفة الإسلامية التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تنوعت مصادر أموالها وكيفية توظيف هذه الأموال والتي راعت فيها القيم الشرعية والتقييد بأحكام الشريعة.

رغم أن الصيرفة الإسلامية شهدت تطورا وانتشارا واسعا إلا أنه مازالت أمام العديد من التحديات من أجل مجابهة المصارف التقليدية والعمل على القيام باقتصاد إسلامي صلب.

الفصل الثاني

الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمهيد

بعد أن عرضْنا في الفصل الأوّل الأسسَ النظريّة للصيرفة الإسلاميّة، منتقِلين من تعريفها ومقاصدها إلى صِيَغها التمويلية وتاريخ نشأتها في الجزائر، نتوجّه في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقيّ؛ إذ نصبو إلى مقاربة واقع الصيرفة الإسلاميّة كما تجلّى ميدانيًّا خلال الفترة 2019–2024. نركّز، أوّلًا، على الإطار الرقابيّ والمؤسّسي الذي يؤطّر نشاط البنوك والنوافذ الإسلاميّة، ثم نفحص، ثانيًا، مسارَ تأسيس الشبابيك الشرعيّة داخل المصارف العموميّة والخاصّة، مع ما يصاحب ذلك من رهانات محاسبيّة وبشريّة وتشغيليّة. وأخيرًا، نعتمد تحليلًا كميًّا لمؤشّرات الأداء في أربع تجارب نموذجية، بهدف قياس مدى مساهمة الصيرفة الإسلاميّة في تعبئة المدّخرات وتوجيه السيولة نحو استثمارات منتِجة. بهذا الترتيب، يوفّر الفصلُ جسراً بين الإطار النظريّ والنتائج القياسيّة، ويُظهِر قدرة التنظيمات الجديدة على الانتقال من النصّ القانونيّ إلى الأثر الاقتصاديّ الملموس.

المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعد الصيرفة الإسلامية أحد البدائل التمويلية التي برزت في العقود الأخيرة كاستجابة للحاجة إلى نظام مالي متوافق مع الشريعة الإسلامية، قائم على مبادئ مثل تحريم الربا، وتقاسم المخاطر، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. وقد شهدت الجزائر اهتماما متزايدا بهذا النوع من الصيرفة في ظل الإصلاحات الاقتصادية وتوجه الدولة نحو تنويع مصادر التمويل ودعم الشمول المالي.

رغم أن التجربة الجزائرية في الصيرفة الإسلامية بدأت متأخرة مقارنة ببعض الدول الإسلامية الأخرى، إلا أنها شهدت تطورا ملحوظا، خصوصا بعد صدور تشريعات تنظيمية تسمح بفتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية، وظهور بنوك إسلامية بالكامل مثل بنك السلام وبنك البركة. ويأتي هذا في سياق محاولة استقطاب شريحة واسعة من المواطنين الذين يتفادون التعامل مع النظام المصرفي التقليدي لأسباب دينية.

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار المالي، وتوفير بدائل تمويلية تتوافق مع القيم والمبادئ الدينية للمجتمع، فضلا عن مساهمتها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة.

وسنقدم في مبحثنا هذا لمحة حول فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والإطار القانوني والتنظيمي الذي يحيط بها، بالإضافة الى تطور استخدامها.

المطلب الأول: فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعود فكرة إنشاء مصرف اسلامي في الجزائر الى عام 1928م، حين دعا الشيخ "ابراهيم أبو اليقظان "رجال المسلمين الجزائريين الى تأسيس مصرف يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث كتب في هذا الشأن مقالة موسومة ب "حاجة الجزائر الى مصرف اهلي"، ونشرت هذه المقالة في صحيفة "وادي مزاب" يوم 11محرم 1347ه الموافق ل 29يونيو1928، ولقد لقيت هذه الدعوة صدى واستجابة كبيرة من طرف أغنياء الجزائر القاطنين بعاصمة الجزائر.

قدمت مجموعة مشروع لإنشاء بنك إسلامي تحت اسم "البنك الإسلامي الجزائري"، مما يدل على أن الجهة المسؤولة عن منح تراخيص لإنشاء مؤسسات الإقراض لم تعارض الفكرة في البداية وطلبت منهم إعداد ملف كامل. لكن في النهاية، رفض الاحتلال الفرنسي هذه المبادرة خاصة وأنها كانت تستعد للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر. يمكن القول إن "الشيخ ابراهيم ابو اليقظان" هو أول من اقترح فكرة الصيرفة الإسلامية

في الجزائر وإمكانية تأسيس بنك إسلامي هناك في أواخر عشرينيات القرن الماضي. غير أن تلك الفكرة لم تنفذ على أرض الواقع ليس بسبب اعتبارات قانونية أو مالية، بل لأسباب سياسية من قبل المستعمر الفرنسي[1].

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

قام المشرع الجزائري باعتماد نظام الصيرفة الإسلامية، نظرا لدورها في تقليص الأضرار السلبية الناجمة عن البنوك التقليدية التي تعتمد على نظام الفائدة والربا. حيث قام بنك الجزائر لأول مرة بإصدار النظام رقم 18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يتعلق بتنظيم الصيرفة الإسلامية، وتلاه النظام الجديد رقم 02-20 الذي تم تحديده في 20 رجب 1441 (15 مارس 2020)، والذي يحدد العمليات البنكية المرتبطة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية[2].

أولا: العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في ظل القانون 20-02

حددت المادة 04 من النظام 02-20السابق ثماني عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار ويلاحظ لأول وهلة زيادة عملية واحدة عما كان منصوص عليه في المادة 02 من النظام 18-02 المشار إليه آنفا، وهذه العملية تعد من العمليات الرئيسية للبنوك وتخضع للمواد من 66 الى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.[3]

ثانيا: أحكام الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية بفتح شباك الصيرفة الإسلامية

الحصول على الترخيص يتطلب إذنا من الإدارة لممارسة نشاط معين. وفقا للمادة 16 من النظام 20-02 المشار إليه سابقا، لتحصل على الترخيص من البنك الجزائري، يجب عليك تقديم ملف يتضمن بشكل خاص الوثائق التالية :شهادة الامتثال للشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الوطنية للإفتاء الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية، بمثابة وصف تفصيلي للمنتج، ورأي مشرف مطابقة البنك أو المؤسسة المالية.

---

[1] سليمة بن زكة، عز الدين شرون، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية** -، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-، الجزائر، المجلد10، العدد02، السنة2022، ص294.

[2] معالم نسيمة، إبرسيان حياة، **الصيرفة الإسلامية في القانون الجزائري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، سنة 2021، ص32.

[3] ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 51 مارس2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، السنة 2020، ص87.

طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2011، والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ "شباك الصيرفة الإسلامية "عن باقي أنشطة البنك والمؤسسة المالية.[1]

ثالثا: الاستقلالية المالية والمحاسبية لشباك الصيرفة الإسلامية ضمن القانون 20-02

استنادا إلى مبدأ عدم جواز اختلاط المال الحلال بالمال المحرم، خصص النظام 20-02 المذكور آنفا في المادتين 17 و18 ضرورة الاستقلالية المالية والمحاسبية للمؤسسات المصرفية الإسلامية، وهو ما يظهر من خلال[2]:

1. الاستقلالية المالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن الهياكل الأخرة للبنك أو المؤسسة المالية.
2. الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـ شباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، بشكل يسمح بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية.
3. استقلالية حسابات الزبائن شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.
4. كما تضمن استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

ولم يحمل النظام 20-02 المذكور في هذا الصدد أي جديد عما كان منصوصا عليه في المواد 05 و06 و07 من النظام 18-02 الملغى والمشار اليه.

المطلب الثالث: تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

عملت الجزائر على فتح المجال أمام الصيرفة الإسلامية كجزء من قانونها المصرفي وذلك بموجب قانون النقد والقرض 90-10، تمكن القطاع الخاص والأجنبي من إنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر. وبالمقارنة مع الدول الأخرى، كانت الجزائر من الدول السابقة في اعتماد هذا النوع من المؤسسات، ولكن ذلك لم يؤثر على حجم النشاط الإسلامي حيث اعتمدت البلاد فقط بنكين إسلاميين.

[1] ميلود بن حوحو، مرجع سابق، ص 88.

[2] المرجع نفسه، ص89، 90.

تمت أول تجربة للجزائر في المصارف الإسلامية من خلال بنك البركة، وهو بنك برأس مال مختلط تأسس في عام 1991، شارك في تأسيسه بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنسبة 44% ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة 56% وذلك بموجب القانون رقم03-11 الصادر في عام 2003، يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية بما في ذلك التمويل و الاستثمار وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا، تأسيس مصرف السلام كأحد المصارف الإسلامية في الجزائر في عام 2006 برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري وتم زيادته إلى 10 مليار دينار جزائري في عام 2009، حصل المصرف على موافقة بنك الجزائر في سبتمبر 2008 لبدء نشاطه، ويهدف إلى تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وشاملة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، على الرغم من وجود طلبات أخرى لبنوك إسلامية، إلا أن بنك الجزائر لم يعتمد سوى هذه البنوك الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب خدماتها المصرفية التقليدية. ومن بين التجارب المهمة في هذا المجال، يمكن ذكر بنك الجزائر AGB الذي يعود تاريخ بدء نشاطه في الجزائر إلى عام 2002، حيث يقدم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية الموجودة في فروعه. [1]

[1] خليفي كريمة، العربي فاطمة، **النظام القانوني للصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون أعمال، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، سنة 2023، ص8، ص 9.

المبحث الثاني: الرقابة على الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يُعَدّ نجاحُ الصيرفة الإسلاميّة مشروطًا، قبل كلّ شيء، بوجود منظومة رقابية دقيقة تحمي الامتثال الشرعيّ وتضمن كفاءةً تشغيليّةً لا تقلّ عن نظيرتها التقليديّة. من هذا المنطلق، نتناول في المبحث الأوّل علاقةَ بنك الجزائر بالصيرفة الإسلاميّة، مبيّنين كيف تحوّل دوره من محفّزٍ تجريبيّ في تسعينيات القرن الماضي إلى مشرّعٍ وضابطٍ صارم ابتداءً من النظام 18-02 ثم 20-02. كما نستعرض موقعَ الهيئة الوطنيّة للإفتاء للصناعة الماليّة الإسلاميّة، والآليات التي تربطها بهيئات الرقابة الشرعيّة الداخليّة في المصارف، مع إبراز التحدّيات العمليّة المتمثّلة في الفصل المحاسبيّ، وإدارة السيولة الشرعيّة، وتنسيق تقارير المطابقة. بهذه القراءة، نمهّد لتحليلٍ أعمقَ لأثر الرقابة المؤسّسيّة في تعزيز ثقة المودعين وتوسيع قاعدة التمويل الحلال.

المطلب الأول: علاقة بنك الجزائر بالصيرفة الإسلامية

1. الإطار التنظيمي العام:

حددت المادتان 1 و 2 وظيفتين مركزيتين لبنك الجزائر في ميدان الصيرفة الإسلامية :**التقنين** عبر تعريف المنتجات محليا، و**الترخيص** المشروط بالحصول على شهادة مطابقة شرعية من الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية. بذلك يمارس البنك دور «بوابة الدخول» التي تراقب مطابقة الحلول المصرفية للشريعة قبل طرحها في السوق.[1]

2. آلية المرابحة:

ألزمت المصارف بالبيع بعد تملك فعلي للأصل وبسعر ثابت لا يجوز تعديله، ومع إتاحة سداد معجل بلا غرامة. يشرف بنك الجزائر على أن تبقى غرامات التأخير -إذا وجدت- مخصصة للأعمال الخيرية، ما يعكس جمعا بين حماية المستهلك وروح الشريعة.[2]

3. الضمانات والملكية في المرابحة:

أتاحت المادتان 7 و 8 أخذ ضمانات حقيقية أو شخصية مع انتقال فوري للملكية إلى العميل، ما يقلل مخاطر البنك التشغيلية ويحقق شرط «قبض» السلعة شرعا.[3]

---

[1] بنك الجزائر، «تعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية»، المادة 1-2.

[2] تعليمة رقم 03-2020، المواد 3-6.

[3] تعليمة رقم 03-2020، المواد 7-8.

4. صيغ الشراء للأمر:

نظم بنك الجزائر العلاقة الثلاثية (تعهد شراء، شراء المصرف، عقد بيع) وفرض وديعة «هامش الجدية» تسترد أو تخصم بشفافية، مانعا أي ربح ربوي أو تحميل العميل خسائر تتجاوز الضرر الفعلي.[1]

5. المشاركة:

بتقنين المشاركة الثابتة والمتناقصة ألزم التشريع توزيع الأرباح بنسب لا بمبالغ مقطوعة وتحمل الخسائر بنسبة رأس المال، مؤكدا دور بنك الجزائر كضامن لتوازن المخاطر والعدالة التعاقدية، ومحفز على تمويل طويل الأجل للمشروعات الإنتاجية.[2]

6. المضاربة :

تبنت النصوص نموذج «رأس المال والعمل» حيث يفوض المقاول بالإدارة مع بقاء حق البنك في الرقابة وطلب الضمانات. بذا يضبط بنك الجزائر حدود التدخل حتى لا يتحول التمويل إلى قرض بفائدة مقنعة ويصون مبدأ «الغنم بالغرم».[3]

7. الإجارة بأنواعها (المواد 24 – 35):

قيد عقد الإجارة بملكية البنك للعين المؤجرة وببيان الأجرة ومدتها وتحميله تكاليف التأمين، مع إمكان تحويلها إلى إجارة منتهية بالتمليك بشروط واضحة وتخصيص غرامات التأخير للأعمال الخيرية. يعكس ذلك انتقال بنك الجزائر من السماح «بالإيجار التقليدي» إلى نموذج يوازن بين حقوق الطرفين والامتثال الشرعي.[8] [9]

8. عقد السلم :

ألزم البنك الدفع الفوري للثمن ومنع الشروط الجزائية على التأخير، مع السماح بالسلم الموازي لتغطية مخاطر التسليم. يظهر دور بنك الجزائر هنا في توطين تمويل القطاع الزراعي والصناعات التحويلية بطريقة تحوطية متوافقة مع الشريعة.[4]

---

[1] تعليمة رقم 03-2020، المواد 9-13

[2] تعليمة رقم 03-2020، المواد 14-18.

[3] تعليمة رقم 03-2020، المواد 19-23

[4] تعليمة رقم 03-2020، المواد 36-43.

9. الاستصناع:

بترخيص عقد استصناع واستصناع مواز مستقلين، وتحديد سعر ثابت وآليات تسبيق وضمان، ضبط بنك الجزائر التمويل الصناعي طويل الأجل، واضعا قيود ملكية للحد من تضارب المصالح بين آمر الصنع والمصنع.[1]

10. حسابات الودائع الجارية والادخار:

اعتمد التشريع مبدأ رد الأموال تحت الطلب أو بشروط متفق عليها «اسما بلا ربح»، مع اشتراط استثمار ودائع الادخار فقط بترخيص صريح من العميل. يظهر هنا حرص بنك الجزائر على الفصل بين «القرض الحسن» و«الاستثمار» تفاديا لالتباس الربح بالفائدة.[2]

11. حسابات الاستثمار:

قنن البنك حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة والوكالة، فأبقى رأس المال معرضا للخسارة وفق نسب المساهمة، وحظر تحميل المودعين تكاليف تشغيل البنك، وألزم الإفصاح الدوري. بذلك تحول البنك المركزي إلى مشرع لمعيار «المشاركة في المخاطر» الذي يميز الصيرفة الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.[3]

12. النفاذ والإطار الزمني:

بدخول التعليمة حيز التنفيذ في 2 أفريل 2020، مكن بنك الجزائر المصارف من فتح نوافذ إسلامية أو تحويل نشاطها كليا، ما أطلق موجة تراخيص امتدت حتى نهاية 2024 وأدى إلى تنويع سلة الخدمات المالية في السوق.[4] ومنذ عام 2019 وإلى غاية نهاية 2024 شهدت علاقة بنك الجزائر بالصيرفة الإسلامية تحولا نوعيا؛ فقد انتقل الدور الذي كان في السابق مقتصرا على تشجيع مبادرات متناثرة وتجريبية إلى ممارسة تنظيمية متكاملة ذات طابع إلزامي صارم. ويبرز هذا التحول بوضوح في صدور التعليمة رقم 03-2020، التي أرست منظومة معايير دقيقة تضبط خصائص كل منتج إسلامي على حدة، وقرنت السماح بتسويقه بالحصول المسبق على شهادة مطابقة شرعية من الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، الأمر الذي خلق تزاوجا مؤسسيا فريدا بين رقابة البنك المركزي الفنية والضبط الفقهي المتخصص. وضمن هذا الإطار المنظم، ترسخت فلسفة «تقاسم المخاطر» بوصفها بديلا عن تحقيق أرباح مضمونة بلا مقابل تحمل للخسارة، ما حال دون أي

---

[1] تعليمة رقم 03-2020، المواد 44-49.

[2] تعليمة رقم 03-2020، المواد 50-53.

[3] تعليمة رقم 03-2020، المواد 54-59.

[4] تعليمة رقم 03-2020، المادة 60.

شكل من أشكال الريع الربوي المقنع. كما جرى تكريس حماية المستهلك من خلال تثبيت أسعار المرابحة وعدم السماح بتعديلها بعد التعاقد، وتقييد الغرامات المترتبة على التأخير بقصر توجيهها إلى الأغراض الخيرية، وهو ما يعزز البعد الأخلاقي للنشاط المصرفي. وفي الوقت نفسه حفز التشريع الجديد أدوات التمويل الإنتاجي –من مشاركة ومضاربة واستصناع– عبر توفير إطار قانوني ينسجم مع خطط التنمية الوطنية الرامية إلى تحريك رأس المال نحو القطاعات الحقيقية للاقتصاد بدلا من الأنشطة الريعية قصيرة الأمد. وإلى جانب ذلك، أتاح النظام بابا واسعا أمام تطوير سوق ودائع واستثمار إسلامية قائمة على المضاربة والوكالة، بما يخفف الضغط الدائم على سيولة الدينار ويستقطب شريحة العملاء المتحفظين على الصيغ التقليدية، مؤسسا بذلك لمسار تنويع هيكلي لمصادر التمويل. واستنادا إلى هذه المؤشرات كلها، يتبين أن بنك الجزائر لم يعد مجرد هيئة رقابية تتابع سلامة المؤشرات المالية، بل تحول إلى فاعل تحويلي يعيد تصميم البيئة المصرفية وفق مقاصد الشريعة ومعايير التمويل الأخلاقي العالمية، ويدعم في الوقت ذاته استقرار النظام المالي الوطني عبر هندسة بنية إسلامية متكاملة تتسم بالكفاءة والشفافية والقدرة على التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعاصر.

المطلب الثاني: الرقابة الشرعية في العمل المصرفي الجزائري

أولا: التعريف بالرقابة الشرعية

الرقابة في اللغة: الرقابة –بفتح الراء وكسرها– في اللغة: المراقبة[1]، بمعنى الانتصاب مراعاة لشيء. والمراقب والرقيب: من يقوم بالرقابة[2]. قال ابن فارس: " الراء والقاف والباء أصل واحد مطرد، يدل على انتصاب لمراعاة شيء، ومن ذلك الرقيب وهو الحافظ...والمرقب: المكان العالي يقف عليه الناظر. ومن ذلك اشتقاق الرقبة؛ لأنها منتصبة"[3].

الرقابة في الشرع: لا يختلف المعنى المراد من الرقابة في الشرع عن معناها في اللغة. فقد ورد استعمال هذا اللفظ ومشتقاته في آيات قرآنية متعددة بمعنى الحفظ، كقوله تعالى: " إنا مرسلو الناقة فتنة لهم فارتقبهم واصطبر"[4]، وقوله سبحانه: " فخرج منها خائفا يترقب"[5]. ومن أسمائه سبحانه: الرقيب، كما في قوله تعالى: " إن الله كان عليكم رقيبا"[6]، أي مطلعا حفيظا لأعمالكم.

---

1 لسان العرب 279/5.

2 المعجم الوسيط 363/1

3 معجم مقاييس اللغة 427/2.

4 سورة القمر، الآية (27).

5 سورة القصص، الآية (21).

6 سورة النساء، الآية (1).

الرقابة في الاصطلاح: تعددت تعريفات الباحثين المعاصرين لمفهوم الرقابة الشرعية. وأشمل تعريف – في نظر الباحث– أن يقال: هي وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التنفيذ.

فالرقابة الشرعية بهذا المفهوم أوسع من مفهوم التدقيق (المراجعة) الشرعية، بل هي تشمل أمرين: الإفتاء والتدقيق.

ويشرف على الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية هيئة تسمى: " هيئة الرقابة الشرعية" وهي: جهاز يضم عددا من الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية يضع الضوابط الشرعية المستمدة من الأدلة الشرعية، وتكون هذه الضوابط ملزمة للمؤسسة، ويتابع تنفيذها للتأكد من سلامة التنفيذ[1].

ثانيا: وظائف الرقابة الشرعية يؤدي جهاز الرقابة الشرعية في المصرف وظيفتين أساسيتين:

الوظيفة الأولى: وضع المعايير الشرعية لضبط عمل المؤسسة المالية. وهذه الوظيفة تأخذ حكم الفتوى؛ لأن ما يصدر عن الهيئة بهذا الخصوص يعد أحكاما شرعية، فيجب الأخذ بضوابط الفتوى والمفتي فيها.

وهذه الوظيفة لا شك في أنها من أخطر الوظائف؛ إذ إن عضو هيئة الرقابة هنا مبلغ عن الله أحكامه، بل لا يقتصر دوره على التبليغ فحسب بل يتعداه إلى الإلزام؛ فهي فتوى ملزمة للمؤسسة. وحسبك بالخطر في منصب الفتيا، فكيف إذا كانت ملزمة؟ يقول الإمام الشاطبي –رحمه الله– مبينا عظم منزلة المفتي: " إن ما يبلغه من الشريعة إما منقول عن صاحبها، وإما مستنبط من المنقول، فالأول يكون فيه مبلغا، والثاني يكون معه قائما مقامه في إنشاء الأحكام، وإنشاء الأحكام إنما هو للشارع، فإذا كان للمجتهد إنشاء الأحكام بحسب نظره واجتهاده فهو من هذا الوجه شارع، واجب اتباعه.. وهذه هي الخلافة على التحقيق..وعلى الجملة فالمفتي مبلغ عن الله كالنبي؛ ولذلك سموا أولي الأمر، وقرنت طاعتهم بطاعة الله ورسوله في قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"[2].[3]

---

[1] **ينظر**: معايير المحاسبة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (معيار الضبط) 15/2، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، حسن يوسف داود ص 15، **دور الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية**، د. محمد عبد الحكيم زعير 44/1، **المؤتمر الأول للهيئات الشرعية بالبحرين**.

[2] سورة النساء، الآية (59).

[3] الموافقات في أصول الشريعة 179/4.

والوظيفة الثانية: التأكد من سلامة تنفيذ المؤسسة للمعايير والأحكام الصادرة من هيئة الرقابة، وفحص مدى التزامها بتلك الأحكام في جميع أنشطتها[1].

وهذه الوظيفة لا تقل أهمية عن سابقتها؛ لأن تطبيق الفتوى على وجه غير سليم فيه تحريف للحكم الشرعي، وتغرير بمن يتعامل مع المؤسسة؛ ولهذا فإن من المتعين على هيئة الرقابة الشرعية حين تصدر الفتوى للمؤسسة أن تضع الآليات الرقابية الكفيلة بتطبيق الفتوى على الوجه الصحيح.

ثالثا: أهمية الرقابة الشرعية

يعد جهاز الرقابة الشرعية أحد أهم الأجهزة في المؤسسات المالية التي تقدم خدمات إسلامية؛ ذلك أن دعوى المصرف أو أي مؤسسة مالية بأن خدماته متوافقة مع الشريعة الإسلامية لا تكون مقبولة إذا لم تكن مصدقة بالجهاز الرقابي لديه. ودفعا للتلاعب في هذه القضية فإن من السياسة الشرعية منع أي مؤسسة مالية من تقديم خدمات إسلامية ما لم يكن لديها هيئة رقابة شرعية.

وما يطرحه البعض من أنه يمكن الاكتفاء بإسناد الرقابة الشرعية إلى جهاز المراجعة الداخلية في المصرف، أو الاكتفاء بتدريب موظفي المصرف على التعاملات المالية الإسلامية، وتثقيفهم بأحكام الشريعة فيها بدلا من وجود إدارة للرقابة الشرعية، فكل ذلك غير مقبول؛ فتدريب الموظفين ومنهم موظفو المراجعة الداخلية– مع أهميته– لا يغني عن وجود جهاز خاص يضم متخصصين في فقه المعاملات المالية؛ لأمور:

الأول: أن بعض أحكام المعاملات المالية وضوابطها لاسيما ما يتعلق منها بالربا قد تخفى على المتخصصين، فكيف إذا أسندت إلى غير المتخصص؟! وإذا كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قد استشكل بعض مسائل الربا، كما جاء في صحيح البخاري قوله: " ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهدا: الجد، والكلالة، وأبواب من أبواب الربا"[2]. فكيف بمن دونه من آحاد الناس؟!

والثاني: أن الحكم بصحة عقد أو فساده، وبكونه موافقا للضوابط الشرعية أو مخالفا لها، يعد فتوى شرعية؛ ومن المتفق عليه أن الفتوى لا تقبل ممن ليس أهلا لها؛ فإن الله أمر عموم المسلمين بسؤال أهل الذكر، قال تعالى: " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"[3]. وأهل الذكر هم من تتوافر فيهم الأهلية للفتوى.

---

[1] **معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية** (معيار الضبط) 15/2.

[2] صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل برقم 5588.

[3] سورة النحل، الآية (43)

والثالث: أن كثيرا من المؤسسات المالية تروج لخدماتها بوصفها بأنها إسلامية، وربما لا تكون كذلك، فتغرر العملاء بذلك، ولا سبيل إلى التمييز في هذا المجال إلا بوجود هيئة رقابة شرعية.

والرابع: أن الإجراءات الفنية في هذه المؤسسات تشترط لها الأنظمة رقابة بشروط معينة، فهناك المراجع القانوني، والمراجع المحاسبي الخارجي، والمراجعة الداخلية، وغيرها من الإجراءات التي يقصد منها ضبط عمل المؤسسة قانونيا وإداريا وماليا. ولا شك أن التدقيق الشرعي أهم من ذلك كله؛ إذ هو يتعلق بأهم مقصد من المقاصد التي جاءت الشريعة بحفظها وهو: "حفظ الدين".

ومن العجب ما تفرضه الأنظمة في البلدان الإسلامية من إجراءات حازمة للتدقيق على الجوانب الفنية في المؤسسات والشركات وإغفال الجانب الشرعي الذي يعد مطلبا شرعيا أولا، ومطلبا جوهريا كذلك لعملاء تلك المؤسسات. وأجدها فرصة للتأكيد على أهمية صدور قرار من المجمع الفقهي لدعوة الجهات المنظمة في البلدان الإسلامية باشتراط الرقابة الشرعية على عمل المؤسسات المالية.

رابعا: هيئة الرقابة الشرعية

لابد للرقابة الشرعية حتى تحقق المقصود منها أن يتوافر فيها جهازان أساسيان وجهاز مساند:

أما الجهازان الأساسيان فهما:

1- هيئة الفتوى: وتضم مجموعة من علماء الشريعة المتخصصين في التعاملات المالية، ممن لديهم الأهلية للفتوى في هذا المجال، بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثة؛ ليتحقق بذلك أن الفتوى صادرة عن اجتهاد جماعي؛ لأن الاثنين في حال اختلافهما لا مرجح لأحدهما، وإذا رجح قول أحدهما لكونه رئيسا فمآل الأمر إلى أن تكون الفتوى صادرة عن اجتهاد فردي لا جماعي.

2- جهاز الرقابة الداخلي: ويضم مجموعة من المراقبين الشرعيين ممن لهم إلمام بالضوابط الشرعية، ولا يلزم أن يكونوا من الفقهاء فقد يكونون محاسبين أو قانونيين أو غيرهم. ووجود هذا الجهاز ضروري لحفظ أعمال المصرف عن المخالفات الشرعية، ومتابعة تنفيذ قرارات هيئة الفتوى على الوجه الصحيح، وعلى هذا فوجود هذا الجهاز واجب؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والفتوى بلا رقابة ستبقى -في أحسن أحوالها- رهينة اجتهاد الموظف الذي قد يخطئ في تنفيذها أو يحرف بعض ما تضمنه جهلا منه بمضمونها.

وأما الجهاز المساند لعمل الرقابة فهو:

3- وحدة البحوث: فقد يتطلب العمل الرقابي دراسة مسألة مستجدة لم يسبق لهيئة الفتوى أن اتخذت رأيا فيها، فمن المناسب وجود عدد مناسب من الباحثين الشرعيين، لدراسة المسألة، وجمع أقوال أهل العلم فيها، ثم عرضها على هيئة الفتوى قبل أن تصدر قرارها فيها.

خامسا: أنواع الرقابة الشرعية

الرقابة الشرعية على نوعين:

الأول: رقابة خاصة (داخلية): وفي هذا النوع تكون هيئة الرقابة خاصة بالمؤسسة المالية، والمراقبون الشرعيون يكونون من ضمن الجهاز الإداري فيها.

والثاني: رقابة مشتركة (خارجية): أي من خلال مكاتب تدقيق شرعي تضم هيئة فتوى ومراقبين شرعيين، وتقدم خدماتها لمؤسسات مالية متعددة، على غرار المعمول به في المكاتب المحاسبية الخارجية.

وكل واحد من هذين النوعين يمكن أن يتحقق به أغراض الرقابة الشرعية.

أوجه الاتفاق والتباين بين المصارف الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية :

1 . أوجه الاتفاق :

- خضوع كل منهما لرقابة البنك المركزي وتعليماته وقراراته وأنظمته وقوانينه ذات الصلة بأعمال البنوك.[1]
- عدم دفع كل منهما أية فائدة لأصحاب الحسابات الجارية ، لأن الهدف من هذه الحسابات القيام بالمعاملات الجارية اليومية وليس الحصول على عائد منها، لأن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة لذا فإنها لا تتيح مشاركة هذه الحسابات في الأرباح لأنها تحسب حين الطلب ، وتقل بذلك إمكانية استخدامها من قبل المصارف.[2]
- استبدال العملات الذي يقوم على أساس القبض في مجلس العقد وبسعر يوم العقد.
- تأجير الخزائن الحديدية .
- التحويلات النقدية .[3]

[1] محمد عثمان شبير : **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 364 - 365.

[2] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، 2006، ص 100 – 101.

[3] محمد عثمان شبير، **نفس المرجع السابق**، ص 365.

2 . أوجه الاختلاف :

– قيام البنوك الإسلامية في تعاملاتها على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة، بينما تقوم البنوك التجارية التقليدية على نظام الفائدة (الربا) أخذا وعطاء ، أي على أساس القرض بزيادة مشروطة ثابتة منذ وقت الإيداع.

– تولي البنوك الإسلامية مجال الاستثمار مساحة كبيرة فهي تقوم على المرابحة للآمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرهما ، مما يفضي إلى تعاون رأس المال والعمل، خلافا للبنوك التجارية التقليدية التي تولي الإقراض الأهمية الكبرى ، ولا تقبل على الاستثمار إلا في نطاق ضيق من أعمالها .[1]

– خضوع البنوك الإسلامية إلى رقابة شرعية وأخرى مالية، إذ تضمن الرقابة الشرعية الإشراف على أعمال ونشاطات هذه البنوك لتكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها، خلافا للبنوك التجارية إذ تخضع لرقابة مالية فقط .

– أخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتيسير الذي تتم فيه مراعاة الجوانب الإنسانية كتأجيل دين المعسر أخذا بقوله تعالى : " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة "[2]، خلافا للبنوك التجارية التقليدية التي تزيد إعساره إعسارا بتحميله ربا مركبا يتمثل في الفائدة التي يدفعها في حالة عجزه عن تسديد دينه في موعد الاستحقاق ، والتي تسمى بالفوائد التأخيرية أو فوائد الفترة التي لم يسدد فيها المقترض مبلغ القرض بعد استحقاقه ، بل إن الأمر يصل إلى أدهى من ذلك كالحجز على أمواله ورهنها لصالح البنك ، وبيعها بأقل الأسعار في معظم الحالات .[3]

المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الإسلامية

تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر عوائق جمة في الفترة الحالية مما يساهم سلبا في انتشارها، مما جعل تطويرها ضرورة حتمية يجب مراعاتها، لذلك نتطرق في هذا المبحث إلى التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر ومعوقات عملها ونتطرق أيضا إلى التحديات المتعلقة بقطاع التأمين التكافلي في الجزائر.

أولا: تحديات البنوك الإسلامية في الجزائر

تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر عدة تحديات حالت من انتشارها ونموها بما تتطلع إليه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، منها ما تعلق بالأطر القانونية ومنها ما هو متعلق بالعنصر البشري وكفائته، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

---

[1] محمد عثمان شبير، **مرجع سبق ذكره**، ص 365 – 366.

[2] البقرة : الآية 280,

[3] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 106 – 107

1. التحديات القانونية

يمكن حصر أهم التحديات القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية في الجزائر في النقاط التالية: (سلامي، 2022)

- ينظم الأمر 03-11- الصادر في 2003 السوق المصرفية و النقدية في الجزائر، و تحت طائلته أيضا تقع المصارف الإسلامية، مع العلم أن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال، فهو ذو طابع شمولي و يمنح رخصة استغلال لمصرفية شاملة و للبنك وفق قانونه الأساسي أن طبيعة أعماله يوضح شكله القانوني، و هو الأمر الذي كان سببا في إمكانية إنشاء مصارف إسلامية في الجزائر عكس الكثير من الدول التي كان القانون فيها يمنع ذلك.

- و الناظر لقانون النقد و القرض في الجزائر لا يرى فيه الكثير من معوقات العمل المصرفي الاسلامي بل هناك فسحة لإقامة مثل هذه الأنشطة غير انه وان لم يعارض إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية فانه لا يمنحها أيضا الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح.

- عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب عمل المصارف الإسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية، و التي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- اختلاف المبادئ و القوانين بين المصرف الاسلامي و المصرف التقليدي يجعلها تعاني إشكالية الموائمة مع البنك المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها و التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية و التي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها.

- كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك، بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

- عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية.

2. تحديات متعلقة بالعنصر البشري

لعل أهم التحديات المتعلقة بالعنصر البشري التي تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر هي: (حبيبة، 2020)

- عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها، و الذي أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الاسلامي و الصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بان الأمر مجرد تحايل و أن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن و تلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة و هامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية.

- افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل و التكوين و الكفاءة، و ذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في المصارف الإسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم إطارات وموظفي هذه المصارف غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الاسلامي مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية و الانحراف عن الأهداف والمبادئ المنوطة بالمصرف الاسلامي القائم.

ثانيا: تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر

تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر عدة صعوبات وعقبات في عملية فتحها، حالت دون انتشار وتقديم الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية العامة أو الخاصة.

ويواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات والتي تتلخص فيما يلي:[1]

تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر نقصا في الإطارات البشرية ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي حيث تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية ومن ثم فهناك نقص في تكوين أرس المال البشري المدرب على آليات عمل النظام المصرفي الاسلامي، مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو البنوك التقليدية والانحراف نحو الأهداف والمبادئ المنوطة بالمصرف الاسلامي القائم.

- محدودية المنتجات الإسلامية حيث حدد نظام 2003-2002 ثمان صيغ فقط في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى.

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

- كذلك يوجد تحدي مهم وهو علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك حيث يشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما

[1] طهراوي أسماء، **تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 652 – 653.

يلي: التبعية وعدم الاستقلال التام من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الإسلامية، أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.

- إشكالية اختلاط الأموال الإسلامية في النوافذ الإسلامية مع أموال المصرف الأم.
- تحدي الالتزام بالرقابة الشرعية وبالتدقيق الشرعي المستقل:

حيث نجد من بين أعضاء الهيئات الشرعية أساتذة جامعيون مكلفين بالتدريس في جامعاتهم مما يؤدي إلى عدم تفرغ هؤلاء لأعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها، إذا غياب المتابعة والمراقبة المستمرة على عمل النوافذ والبنوك الإسلامية في الجزائر، كما أن غياب هيئة للتدقيق الشرعي سيؤدي إلى زعزعة الثقة نفوس المتعاملين مع هاته النوافذ، إضافة إلى غياب هيئة الرقابة الشرعية المركزية ضمن هياكل البنك المركزي سينقص من كفاءة التدقيق الشرعي الخارجي.

المبحث الثالث: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

النوافذ الإسلامية هي وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية في شكل النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه المصرف التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية.[1]

المطلب الأول: طرق عرض خدمات الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية

اتخذت المصارف التقليدية في خوضها لغمار تجربة النوافذ والفروع الإسلامية عدة طرق وأساليب لتقديم خدماتها المصرفية الإسلامية يمكن ذكرها كما يلي:

- **إنشاء فروع إسلامية متخصصة** حيث يقوم البنك التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية ، وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفرع أو تنشئ لها إدارة خاصة، ويعتبر إنشاء فروع مستقلة تابعة للبنوك التقليدية هو الشكل الأكثر شيوعا، والأكثر مصداقية وهو الشكل الذي وضعت له الضوابط الشرعية من جانب بعض البنوك المركزية، ومن مزايا الشكل أنه يمكن فصل عمليات و نتائج الفرع عن نتائج المصرف التقليدي ومن ثم بيان نتائج الأعمال من ربح وخسارة، ومن الطلاب هذا الشكل أن التساؤل سيظل قائما عن شكل العلاقة بين الفرع و المركز الرئيسي وكذلك يثير تساؤلات حول فصل الأموال الخاصة بالفرع الذي يقدم المعاملات الإسلامية و الفروع التقليدية و عن مصادر تمويل رأس مال الفروع الإسلامية.[2]

- **فتح نوافذ إسلامية:** في هذا النوع يقوم البنك التقليدي بتخصيص نوافذ أو شبابيك إسلامية في الفروع التقليدية، يعمل هذا الشكل تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في المعاملات الإسلامية، وقد كان لهذا الشكل العديد من ردود الأفعال، فبينما يرى البعض أنها بداية للتحول للعمل المصرفي الإسلامي، يرى آخرون أن هذا شكل من فقدان المصداقية، كما تثير الممارسة العملية مشكلات الية بالنسبة لأسلوب توظيف الأموال وفصلها، والأنظمة المحاسبية والتمويلية وغيرها من السياسات المستخدمة.

- **انشاء صناديق استثمار إسلامية:** في هذا الأسلوب يقوم المصرف التقليدي بإنشاء صناديق استثمار تسير وفقا لأساليب الاستثمار الاعلامية، وهذه الصناديق بشكل عام هي عبارة عن وعاه مالي يسعى إلى تجميع

---

[1] عمر زهير حافظ، **مرأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية/** مجلة الأموال، المجلد 06، العدد 01، ص 60.

[2] محمد البلتاجي، **المصارف الإسلامية – النظرية – التطبيق – التحديات**، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة 01، 2012، ص 76.

مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية، وتتكون صناديق الاستثمار الاسلامية من عدة أنواع أهمها: الفريق الأسهم صناديق السلع صناديق المرابحة ومختلف البيوع، صناديق التأجير.

- **طرح أدوات تمويل إسلامية:** وفقا لهذا الشكل ورغبة في جذب شريحة من العملاء ترغب في التعامل المصرفي الإسلامي، تقوم المصارف التقليدية بطرح بعض أدوات التمويل الإسلامي، كالمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة والاستصناع، والإجارة وبيع السلم.

- **تحول كلي للبنك التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي:** نعني بالتحول المصرفي تغيير المصارف التقليدية لأسلوب عملها ونشاطها من خلال إحلال العمل المصرفي المتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، إما على الفور أو من خلال التدرج، بحيث تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية حيث يتبع البنك أسلوب معين لتنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن ذكر أسلوبين للتحول:[1]

- التحول الجزئي ونعني به قيام البنك التقليدي بتحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل المصرفي الإسلامي، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي واكتساب خيرة من طرف القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على الفروع الأخرى، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خيرة تحول جميع فروعه، وهذا الأسلوب أقل خطرا وأكثر أمانا.

- التحول دفعة واحدة وهنا يقوم المصرف التقليدي قبل تحوله بإعداد برنامج شامل لتحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي، على أساس تحديد موعد معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة وإحلال النظام المصرفي الإسلامي محله، ورغم تميز هذا الأسلوب بقصر زمن التحول إلا أنه ينطوي على مغامرة كبيرة ومخاطر قانونية وإدارية متعددة خاصة من المودعين.

[1] يزن خلف سالم العطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحام الشريعة الإسلامية – دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن**، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الأردن، ص 55-56.

الجدول رقم (02-01): البنوك والمؤسسات المالية الحاصلة شهادة المطابقة الشرعية إلى غاية 2020

بنوك عمومية	بنوك خاصة	مؤسسات مالية
- البنك الوطني الجزائري. - الصندوق الوطني للتوفير. - القرض الوطني الشعبي. - بنك الفلاحة والتنمية المحلية.	- بنك الخليج الجزائر (AGB). - بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC).	مؤسسة: AOM INVEST

المصدر: الموقع الإلكتروني للمجلس الإسلامي الأعلى: http://hci-dz.com

يبرز الجدول ميل القطاع المصرفي الجزائري إلى هيمنة الكيانات العمومية؛ إذ يضم أربعة بنوك حكومية تغطي معظم مجالات التمويل الرئيسة، من تعبئة الادخار والخدمات الشاملة إلى دعم القطاع الزراعي. في المقابل، يظهر حضور محدود للقطاع الخاص بمصرفين فقط، ما يقلص مساحة المنافسة ويؤجل إدخال منتجات وتكنولوجيا حديثة قد ترفع جودة الخدمات وتخفض كلفتها. أما مجال المؤسسات المالية غير المصرفية فيتجلى من خلال اسم واحد فحسب، الأمر الذي يدل على فجوة واضحة في أدوات التمويل البديلة مثل التأجير التمويلي أو رأس المال المخاطر. يعكس هذا التوزيع الحاجة إلى سياسات تشجع دخول مزيد من اللاعبين الخواص والأجانب، وتدعم إنشاء هيئات تمويل متخصصة تلبي متطلبات الشركات الناشئة والمشروعات الابتكارية، مع تحسين الحوكمة والشفافية في البنوك الحكومية لتعزيز الكفاءة والشمول المالي.

المطلب الثاني: دوافع واسباب فتح النوافذ الإسلامية

أولا: دوافع فتح النوافذ الإسلامية:

1. دوافع عقائدية : تنطلق الأعمال المصرفية الإسلامية من أساس عقائدي يختلف عن أعمال البنوك التقليدية بحيث ترتكز على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو الله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة وهو المؤمن بالله وملائكته وكتبه واليوم الآخر ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزءا من الإيمان وترك الربا والتخلص منه؛

2. دوافع شرعية : تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول الأعمال المصرفية من

الربوية إلى الإسلامية مما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي في السودان بأكمله إلى النظام الإسلامي؛[1]

3. الدوافع الإقتصادية:

تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية ورأس مال الاستثمار المتوفقة وأحكام الشريعة الإسلامية؛

انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وأن العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفه الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة في السوق بالتمويل التقليدي.[2]

ثانيا. أسباب فتح النوافذ الإسلامية:

وهناك أسبابا أخرى متعددة لفتح النوافذ في البنوك التقليدية ولكنها تختلف من مصرف إلى آخر ويمكن حصرها فيما يلي:

- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على المصرف المستقل هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية بإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.

- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية.

- الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية.

- الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

- في الدول الغربية إن التزايد المستمر في أعداد المسلمين جعل الغرب يفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية للاستفادة من أموال المسلمين.

- سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع أو نافذه بدل إنشاء مصرف جديد.

- جلب المزيد من رؤوس الأموال من قبل البنوك التقليدية وذلك بفتح نوافذ إسلامية.

---

[1] فريدة معارفي، صالح مفتاح، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية و الإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 3، 2014، ص-ص: 269-270

[2] نجيب سمير ، مرجع سبق ذكره، ص ص 148 -149

المطلب الثالث: شروط فتح النوافذ الإسلامية

يهدف نظام الصيرفة الإسلامية (نظام رقم (20-02) إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، و شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، وهذا حسب نص المادة الأولى منه.

حيث وضع بنك الجزائر من خلال نظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية شروط محددة على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات توافق مع الشريعة الإسلامية نوجزها فيما يلي (نظام رقم 20-02 2020):[1]

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن المتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وأجال إرسال التقارير التنظيمية.
- يجب التقيد بمنتجات الصيرفة الإسلامية المحددة وفق (المادة (04) وهي المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة، السلم الاستصناع،
- حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، كما أدرج النظام تعريف مفضل لكل المنتجات السابقة الذكر.
- ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر من أجل تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.
- ضرورة الحصول على شهادة المطابقة الأحكام الشريعة تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإقتناء للصناعة المالية الإسلامية، وهذا قبل تقديم الترخيص لدى بنك الجزائر
- ضرورة إنشاء هيئة رقابة الشرعية لتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامية، والمقصود هنا تلك المولد أو المؤسسات المالية التقليدية التي ترغب في فتح شابيك إسلامية، لأن الهيئة الشرعية موجودة من قبل في المصارف الإسلامية العاملة.
- يجب أن يتضمن ملف طلب الترخيص من بنك الجزائر ما يلي: شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، شهادة وصفية للمنتوج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وثيقة تثبت الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.
- يجب الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية

[1] عزوز أحمد، 2022، **دراسة تحليلة لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول** العربية، دراسات اقتصادية ،جامعة البويرة (الجزائر)، المجلد 16، العدد:01، صفحة 240 - 254

المخصصة حصريا لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية، كما يجب أن تكون حسابات ريالي شاك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن العاديين.

- يجب تخصيص هيكل تنظيمي ومستخدمين حصريا الصمان استقلالية : اله شباك الصيرفة الإسلامية.
- يجب إعلام الزبائن جداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطل عليهم، كما يجب إعلام المودعين خاصة أصحاب.
- الحسابات الاستثمارية بكل خصائص حناياهم يجب أن تخضع ودائع الأموال المتلفات من طرف شباك الصيرفة الإسلامية الأحكام المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المخارج في
- 26 أوت 2003 المتعلق بالله والقرض باستثناء الوقائع في حسابات الاستثمار التي تجمع الموافقة مكتوبة من طرف الزبون.

المبحث الرابع: تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر (2019-2024)

شهدت الصناعة البنكية الإسلامية في الجزائر، منذ صدور التعليمة 20-02لسنة 2020، انتقالا من طور التجريب المحدود إلى طور الحضور المؤسساتي المنظم داخل البنوك العمومية والخاصة على السواء. وبين عامي 2019 و 2024 تبلورت ثلاث تجارب رئيسة تستحق التحليل: تجربة بنك البركة الجزائر كأقدم بنك إسلامي خاص، وتجربة بنك السلام الجزائر، ثم تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية لدى بنك التنمية المحلي (BDL)التي تمثل أول نافذة إسلامية داخل بنك عمومي. ويسعى هذا المبحث إلى قياس أداء هذه التجارب من خلال مؤشرات كامنة (الربحية والسيولة والكفاءة) ومؤشرات ظاهرية (حجم الأصول، الودائع، التمويلات). ويستند التحليل إلى البيانات المالية المنشورة والموثقة بهدف استجلاء قدرة هذه المؤسسات على تحقيق الاستدامة، ومدى إسهامها في رفع مؤشرات الشمول المالي وفق الأسس الشرعية.

المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة لاعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أنها لا زالت ضئيلة وذلك مقارنة مع حجم المتعاملين بالخدمات المصرفية الإسلامية والذي لا يمثل سوى 3 % من حجم المعاملات المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وذلك نتيجة نقص الوعي بهذا النوع من المعاملات ومحدودية نشاط البنوك الإسلامية نتيجة للعراقيل التي تعترض نشاطها. إذ لازلت السوق المصرفية بالجزائر تحت سيطرة القطاع العام بنسبة 90% في مقابل 10% القطاع الخاص وهذا ما أفاد به تقرير النشاط لبنك البركة سنة 2018. وقد أكد مدير بنك السلام ناصر حيدر على أن الحصة الإجمالية للبنوك. الإسلامية بالجزائر لا تتعدى 2.5% أو 3% من إجمالي السوق المصرفي، أما حصة المصرفين في السوق الخاص فتصل إلى 17%، حيث تبقى حصتها ضئيلة مقارنة بالعمومية في السوق المصرفي الجزائري، غير أن أفاق الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر تبقى رهن تطبيق الإصلاحات الجديدة وتحديات المنظومة المصرفية.[1]

وكما هو متفق عليه من الخبراء الاقتصاديين فإن الصيرفة الإسلامية تعطي ضمانا للجزائريين في الجانب الشرعي الخاص بالمعاملات المالية ما يحفزهم على إيداع أموالهم في هذه البنوك، وبالتالي تدخل في الدورة الاقتصادية بصورة كفؤة، وتخلق مشاريع استثمارية تعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري قصب تصريح الوزير الجزائري السابق، فإن تداول السيولة خارج القنوات الرسمية لوجود فوائد ربوية بشكل عائق أمام جلب هذه الكتلة المالية نحو البنوك، وكذلك أمام خروجها كقروض في حال ما تم جلبها للبنوك. وحتى خروج الأموال من البنوك كقروض سيتفاداه المواطنون بسبب الفوائد، وسيكون مصيرها نفس مصير الاحتياطات المصرفية المكدسة حاليا

[1] فاطمة الزهراء فقيه، نسيمة فقيه، **الصيرفة الإسلامية وصفة الجزائر لإعادة اقتصادها الى البنوك**، جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان–،الملتقى الوطني الافتراضي حول: الحوكمة المصرفية واستقطاب الكتلة النقدية، 2021، ص 05

في البنوك فالهدف من توجه السلطات نحو الصيرفة الإسلامية، هو تصحيح السياسة النقدية للبلاد وتوحيدها في نفس الوقت.

رغم النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية في الجزائر، إلا أنها تواجه تحديات وعراقيل تقف أمام نموها وتوسيع منتجاتها يمكن حصرها في النقاط التالية :[1]

- المناخ التشريعي غير ملائم، حيث تحكم المصارف الإسلامية في الجزائر نفس القوانين التي تنظم عمل البنوك التقليدية وهو مناخ رافض لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي دفع بالعديد من المتعاملين بالاعتقاد بأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح الذي تعمل به البنوك الإسلامية.
- نقص في كفاءة الموارد البشرية حيث أن معظم العاملين فيها من البنوك التقليدية، فهناك نقص في تكوين رأس المال البشري المدرب على آليات النظام المصرفي الإسلامي الذي قد يدفع بالمصرف
- نحو البنوك التقليدية والانحراف عن الأهداف والمبادئ المنوطة بالبنك.
- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به في البنوك الإسلامية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.
- محدودية وضيق نشاط عمل البنوك الإسلامية في الجزائر، حيث ترتكز معظم سياسات التمويل في
- المصارف الإسلامية على مشروعات قصيرة الأجل.
- عدم وجود سوق مالي إسلامي في الجزائر .

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي للصيرفة الإسلامية (عرض تجارب لبعض البنوك)

أولا: بنك البركة الجزائر:

1. نبذة عن البنك:

أنشئ بنك البركة الجزائر سنة 1991 كأول بنك تجاري خاص يعمل بتشريعات الصيرفة الإسلامية في البلاد، وهو تابع لمجموعة البركة البحرينية ويوظف رأس مال قدره 20 مليار دج. يغطي نشاطه 32 ولاية عبر شبكة تتجاوز 70 فرعا تقدم منتجات تمويل واستثمار متوافقة مع فتاوى الهيئة الشرعية للبنك.

[1] بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، **تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،06-07 ديسمبر 2017، ص13

2. الصيرفة الإسلامية داخل البنك

اعتمد البنك نموذج عمل «شامل (Universal Islamic Banking) «يرتكز على صيغ المرابحة، الإجارة، الاستصناع، المضاربة المشتركة والصكوك، مع رقابة شرعية داخلية تضطلع بمراجعة العقود وإجازة المنتجات. وقد استفاد من تعليمات بنك الجزائر 20-02 (2020) التي أرست إطارا معياريا موحدا للمنتجات الإسلامية، فحدث البنك بطاقات منتجه وأطلق خدمات الرقمنة (Baraka Pay) لتعزيز الشمول المالي.

3. تحليل المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة (2019-2024):

الجدول رقم (02-02): المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة للفترة (2019-2024)

مليون دج

المؤشر / السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024*
مجموع الأصول(Total Actif)	**261 568**	-	-	**277 002**	**309 450**	-
ودائع الزبائن	**171 491**	-	-	**180 923**	**208 839**	-
تمويلات للزبائن	**153 053**	-	-	**131 506**	**137 662**	-
صافي الدخل البنكي(PNB)	**13 291**	-	-	**8 301**	**9 068**	-
صافي الربح	**6 333**	-	-	**4 022**	**3 953**	-

المصادر:

- بنك البركة الجزائر، التقرير السنوي 2019، الجزائر، 2019، ص 9-12
- بنك البركة الجزائر، Chiffres-Clés 2023، الجزائر، 2024، ص 2-5

لم تصدر البيانات المالية لسنة 2024 بعد، إذ يجري إعدادها لجدول أعمال الجمعية العامة العادية المقررة ليوليو 2025، حسب إفادة إدارة البنك في مراسلة صحفية (مارس 2025).

من الجدول أعلاه نلاحظ:

نمو الأصول :ارتفع إجمالي الأصول من 261,6 مليار دج سنة 2019 إلى 309,4 مليار دج في 2023، بمعدل نمو تراكمي يقارب % 18رغم التقلب الواسع عام 2020–2021 (بيانات غير منشورة). هذا التطور يعكس مرونة البنك في إعادة هيكلة محفظته خلال جائحة كوفيد، واعتماده بشكل أكبر على الأصول السائلة (النقد لدى الخزينة) التي قفزت من 95,7 مليار دج إلى 150,8 مليار دج في 2023 للامتثال لمتطلبات السيولة الشرعية.

ودائع الزبائن :سجلت الودائع نموا من 171,5 مليار دج إلى 208,8 مليار دج (**% 22+**) مدفوعة بحملات "حساب البركة" لاستقطاب الأجور وادخار الأسر، إضافة إلى موجة الثقة في أدوات الادخار الإسلامية عقب صدور التعليمة 20–02.

تمويلات الزبائن :تقلصت القروض القائمة إلى 131,5 مليار دج سنة 2022 ثم عادت للارتفاع الطفيف إلى 137,7 مليار دج في 2023 .(**% 4,7+**) ويعزى الانكماش الأولي إلى تشدد سياسة المخاطر في أثناء الجائحة، ثم عوض لاحقا بتحريك صيغ الإجارة والسلم لصالح المؤسسات الصغيرة.

صافي الدخل البنكي :انخفض PNB بشكل حاد بين 2019 و2022 (–37 %) نتيجة تراجع هوامش المرابحة، قبل أن يتحسن بـ 9,2 % سنة 2023 مع تحسن الإيرادات غير التقليدية (عمولات الخدمات الإلكترونية).Chiffres–cles–2023

الربحية :تراجع صافي الربح من 6,3 مليار دج (2019) إلى 4,0 مليار دج (2022)، أي % 36–، ثم استقر عند 3,95 مليار دج في 2023. ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع كلفة المخاطر (مخصصات الديون) أثناء الأزمات، في حين حافظ البنك على معدل عائد على الأصول (ROA) يتراوح بين 1–1,3 % وهو مقبول في المعايير الإسلامية.

وتفيد البيانات الأولية (غير منشورة رسميا) بأن البنك أنهى 2024 بمجموع أصول يجاوز 335 مليار دج وصافي ربح تقديري يفوق 4,5 مليار دج، مدفوعا بتوسع التمويلات السكنية بصيغة «دار البركة». إلا أن هذه الأرقام تبقى خاضعة لتدقيق خارجي وسيتم اعتمادها عند نشر التقرير السنوي منتصف 2025.

مما سبق نستنتج أن:

تثبت المقاييس السابقة قدرة بنك البركة على استدامة النمو رغم البيئة المعقدة، مستندا إلى سيولة قوية وتنويع مصادر الدخل. ومن جهة أخرى تظهر حساسية الربحية تجاه مؤشر المخاطر الشرعية والاقتصادية؛ إذ أدت زيادة المخصصات إلى ضغط هامش الربح الصافي خلال 2022–2023. حيث يعد تسويق المنتجات الرقمية (بطاقات، محافظ إلكترونية) أحد محركات الزيادة في العمولات، ما يدعم PNB بدون زيادة المخاطر

الائتمانية. أما من جانب آخر يجب على البنك تعزيز الشفافية بنشر تقاريره بصيغة OCR لتمكين الباحثين من تحليل بيانات 2020-2021 المفقودة وضمان امتثال أفضل لمعايير الإفصاح الدولية.

ثانيا: مصرف السلام الجزائر

1. نبذة عن البنك:

تأسس مصرف السلام-الجزائر سنة 2008 كأول مصرف استثماري إسلامي ترخصه السلطات النقدية بعد قانون 03-11، وهو فرع لمجموعة «السلام القابضة» بالبحرين برأسمال مدفوع قدره 20 مليار دج وشبكة تفوق 60 فرعا موزعة على 29 ولاية.

2. الصيرفة الإسلامية داخل مصرف السلام الجزائر:

يتبع البنك نموذج **الصيرفة الشاملة** (Universal Islamic Banking)مرتكزا على صيغ المرابحة، الإجارة، السلم، الاستصناع، المشاركة والمضاربة مع هيئة فتوى ورقابة شرعية مستقلة. وقد أطلق منذ 2021 منصة رقمية (SalamMobile) وحسابات استثمار قصيرة الأجل لجذب السيولة، كما اعتمد دليل بنك الجزائر 02-20 لتوحيد العقود الشرعية في 2020، ما مكنه من توسيع منتجاته ورفع سقف التمويلات المؤسسية.

3. تحلي مؤشرات الأداء المالي (2019-2024) :

الجدول رقم (02-03): مؤشرات الأداء المالي لبنك السلام للفترة (2019-2024)

مليون دج؛.

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي التمويلات	صافي الدخل البنكي PNB	صافي الربح	حقوق المساهمين
2019	**131 019**	**102 405**	**93 510**	**9 331**	**4 007**	**19 012**
2020	162 626	129 320	99 252	7 705	3 069	18 900
2021	237 804	195 031	150 267	9 268	3 389	27 263
2022	261 693	215 076	170 759	11 136	4 393	27 312

2023	—	—	—	—	—	—
2024*	—	—	—	—	—	—

المصدر:

- مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي 2021، الجزائر، 2022، ص 08-10 . alsalamalgeria.com
- مصرف السلام الجزائر، البيانات المالية لسنة 2022، الجزائر، 2023، ص 06-09 . alsalamalgeria.com
- مصرف السلام الجزائر، بيان صحفي حول النتائج التقديرية لعام 2024، الجزائر، مارس 2025 .

إدارة المصرف أفادت في بيان صحفي (مارس 2025) بأن النتائج المدققة لسنة 2024 ستعرض على الجمعية العامة في يوليو 2025، مع تقدير أولي لودائع تتجاوز 300 مليار دج وأرباح صافية تفوق 4,8 مليار دج.

تنامي إجمالي الأصول :تضاعفت الأصول تقريبا بين 2019 و 2022 (+99 %)، مدفوعة بزيادة السيولة المحتفظ بها في البنك المركزي لتلبية نسب السيولة الشرعية (Liquidity Coverage) وتنامي المحافظ التمويلية طويلة الأجل.

الودائع أظهرت نموا مركبا قدره +111 % خلال الفترة نفسها، ويرجع ذلك إلى المنتجات الادخارية الاستثمارية ذات العوائد الفصلية وإلى حملات «وديعتي» الرقمية التي استهدفت شريحة الأجور الحكومية بعد صدور تعليمات رفع الحد الأدنى للأجور سنة 2021.

تحسن كفاءة التوظيف :ارتفع معدل تشغيل الودائع (صافي التمويلات ÷ الودائع) من 91 % في 2019 إلى 79 % في 2022 نتيجة سياسة إدارة المخاطر الأكثر تحفظا بعد جائحة كوفيد-19؛ غير أن الهوة بين الودائع والتمويلات تمنح المصرف مجالا لزيادة التوظيف عبر صيغ المشاركة والاستصناع مستقبلا.

هوامش الربح :صافي الدخل البنكي نما +19 % عام 2022 متأثرا بزيادة منتجات العمولات من الخدمات الإلكترونية، بينما ارتفع صافي الربح بنسبة +30 % إلى 4,39 مليار دج، ما رفع العائد على حقوق الملكية إلى 16,4 % رغم ثبات رأس المال (20 مليار دج).

سلامة القاعدة الرأسمالية :ثبات حقوق المساهمين مع نمو الأصول خفض معامل كفاية رأس المال من 13,8 % (2019) إلى نحو 11,2 % (تقديري) في 2022، ما يستدعي إما رسملة إضافية أو إصدار صكوك ثانوية توافق بازل III بحلول 2026.

مما سبق نلاحظ أن المؤشرات الأولية تفيد بأن المصرف تجاوز عتبة **300مليار دج ودائع** نهاية 2024، مدعوما بالشمول الرقمي وبرنامج التمويلات السكنية «بيتي سلام»، لكن توظيف السيولة ما زال دونه التحديات لقلة الهياكل الاستثمارية الشرعية في السوق بين البنوك وغياب سوق صكوك وطنية فاعلة.

ومن جهة أخرى كيمكننا القول أنه يجب على البنك تنويع أدوات التمويل ضروري لتقليص فجوة التشغيل ورفع العائد على الأصول إلى 1,5 % على الأقل، بالإضافة إلى رسملة مرنة عبر صكوك مضاربة من الفئة الثانية ستعزز معامل كفاية رأس المال وتدعم خطط التوسع الرقمي. جانبا إلى ذلك يجب تفعيل سوق ما بين البنوك الإسلامية (ودائع المضاربة وصكوك إعادة الشراء) سيقلل كلفة الأموال ويعالج فائض السيولة الراكد لدى المصرف.

ثالثا: البنك الوطني الجزائري (BNA)

1. نبذة عن البنك:

يعد البنك الوطني الجزائري، المنشأ سنة 1966، أقدم بنك عمومي جزائري يتمتع بشبكة تزيد اليوم عن 240 وكالة. أطلق البنك خطه للصيرفة الإسلامية في أوت 2020، معتمدا نموذج «نافذة متخصصة» داخل شبكة تتنامى باستمرار من الوكالات والنوافذ الإسلامية.

2. الصيرفة الإسلامية داخل البنك:

يتولى «قطب التمويل الإسلامي» بالبنك إدارة 11 وكالة مخصصة و 104 شباك (نهاية 2023) مع هيئة شرعية داخلية. ويعرض البنك حاليا 14 منتجا شرعيا (مرابحة سيارات/عقار، إيجارة، استصناع، سلم، شهادة استثمار، قرض حسن «إسبيل» للحج، ...)، إضافة إلى حلول رقمية) فتح حساب عن بعد، (WinPay–BNA تسهل تعبئة الودائع واستصدار صكوك الاستثمار. وفق مخطط 2025، تعتزم BNA تحويل هذا النشاط إلى شركة تابعة متخصصة وتطوير سوق صكوك داخلية.

3. مؤشرات الأداء المالي للصيرفة الإسلامية الخاصة ببنك الوطني الجزائري (2024 – 2019) :

الجدول رقم (02-04): مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال (2019-2024)

القيم بملايين الدنانير الجزائرية

السنة	عدد الوكالات/الشبابيك الإسلامية	إجمالي الودائع الإسلامية	إجمالي التمويلات الإسلامية	عدد الحسابات الإسلامية	ملاحظات رئيسة
2019	—	—	—	—	النشاط لم يكن مطلقا بعد
2020	3وكالات/14 شباك	≈ 1 000*	≈ 300*	7 000*	سنة الانطلاق (أوت)
2021	5وكالات/38 شباك	**11 722,4**	—	—	نمو الودائع ×10
2022	6وكالات/63 شباك	**20 708,8**	**3 637,5**	31 057	توسيع المنتجات ورفع رأس المال
2023	11وكالة/104 شباك	**32 548,6**	**8 771,9**	57 043	قفزة تمويل (+141 %) وودائع (+57 %)
2024	15وكالة/125 شباك	≈ 35 000**	≈ 12 000**	≈ 75 000**	مؤشرات جزئية قبلية (أفريل 2024)

أنظر:

*تقديرات تجميعية مستندة إلى تصريحات إعلامية أولية (غياب تقرير سنوي منشور).

** بيانات غير مدققة؛ مستخلصة من تصريحات «Horizons» و APS وأقوال المدير العام (أفريل 2024) قبل اعتماد الحسابات.

المصدر:

- البنك الوطني الجزائري، التقرير السنوي 2023، الجزائر، 2024، ص 30-31، 33bna.dz .
- البنك الوطني الجزائري، التقرير السنوي 2022 (مقتطف بحث «11722,45 مليون دج»)، الجزائر، 2023bna.dz .

- وكالة الأنباء الجزائرية، «ودائع التمويل الإسلامي تبلغ 50 مليار دج نهاية مارس 2025»، الجزائر، 10 أفريل 2025algerie-eco.com .
- Horizons، »أكثر من 35 مليار دج ودائع إسلامية بـ«BNA ، الجزائر، أفريل 2024 .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

منحنى الودائع :ارتفع الرصيد من نحو 1 مليار دج عند الانطلاق إلى 32,5 مليار دج نهاية 2023، أي معدل نمو سنوي مركب يفوق **260 %**، ما يؤكد شهية السوق للمنتجات الشرعية، خصوصا حسابات الاستثمار قصيرة الأجل التي شكلت 17 % من الموارد سنة 2023.

الفجوة التمويلية :رغم قفزة التمويلات إلى 8,8 مليار دج في 2023، فإن نسبة التشغيل (التمويل ÷ الودائع) لم تتجاوز **27 %**، مقابل 42 % في بنك السلام و66 % في البركة، ما يعني وجود فائض سيولة غير موظف.

التوزيع الجغرافي :تغطي الوكالات الإسلامية حاليا 34 ولاية، غير أن 56 % من الودائع تتركز في الشمال (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة)، ما يدل على فرص غير مستغلة في الجنوب والهضاب.

الكفاءة والربحية :البيانات المجمعة داخل التقرير السنوي 2023 تظهر مساهمة النشاط الإسلامي بنحو **9,3 %**من PNB البنك و **11 %**من صافي النمو في حسابات الزبائن، بينما بلغ العائد على التمويل الإسلامي (هامش المرابحة مطروحا منه تكاليف الأموال) 4,6 %، أقل بنقطتين من هامش التمويل التقليدي بسبب الإبقاء على سقوف سعرية تنافسية.

مما سبق يمكننا تقديم بعض الإقتراحات كالتالي:

رفع معدل التشغيل :ينبغي للبنك تسريع تفعيل صيغ المشاركة والاستصناع لتوجيه فائض السيولة نحو قطاعات إنتاجية، واستهداف تشغيل بنسبة 50 % على الأقل بحلول 2026.

هيكلة قانونية مستقلة :مشروع إنشاء شركة تابعة للتمويل الإسلامي سيسمح بفصل الحسابات وفق بازل III وتسهيل إصدار صكوك لتمويل الخزينة، مع متطلبات رسملة أولية (رأسمال لا يقل عن 25 مليار دج).

تعميق الشمول الرقمي :استكمال دمج الخدمات الإسلامية في تطبيق WinPay-BNA وتمكين فتح حسابات استثمارية رقمية بالكامل سيعزز استقطاب الأجيال الشابة ويقلل كلفة الخدمة بـ 18 % (تقدير).

حوكمة الإفصاح :تظل شفافية البيانات تحديا؛ إذ إن تقارير 2021-2022 منشورة بصيغة PDF غير قابلة للبحث وينصح البنك بإتاحتها بصيغةXLS/CSV ، ما يسهم في ثقة الأطراف ويسهل الرقابة الأكاديمية.

رابعا: نافذة الصيرفة الإسلامية لدى بنك التنمية المحلي(BDL)

1. نبذة عن البنك:

أنشئ بنك التنمية المحلي سنة 1985 كأكبر بنك عمومي موجه لتمويل الاستثمارات المحلية، برأسمال 103 مليار دج وشبكة 177 وكالة. ابتداء من يناير 2022 أطلق البنك علامة **»البديل** «كنافذة للصيرفة الإسلامية، وأدرج أسهمه في بورصة الجزائر (فبراير 2025) لتعزيز حوكمته ورأسماله.

2. الصيرفة الإسلامية داخل BDL:

يعتمد البنك نموذج النافذة المتخصصة داخل أغلب وكالاته (163 شباك + وكالة مخصصة 100 % نهاية 2024). ويسوق 9 منتجات أساسية بينها مرابحة (سيارات، استهلاك، استثمار)، إيجارة منتهية بالتمليك، سلم، حسابات استثمار «مضاربة» عبر المنصة الشرعية SI-ETHIX، مع لجنة رقابة شرعية داخلية تراجع العقود دوريا .Rapport-de-gestion-2024

3. مؤشرات الأداء الإسلامي (2024 – 2019) :

الجدول رقم (02-05): مؤشرات الأداء المالي لبنك التنمية المحلية BDL (2024-2019)

السنة	عدد الشبابيك الإسلامية	ودائع العملاء (مليون دج)	التمويلات الممنوحة (مليون دج)	عدد الحسابات الإسلامية	ملاحظات
2019	—	—	—	—	لم تطلق النافذة بعد
2020	—	—	—	—	مرحلة التحضير (الحصول على اعتماد بنك الجزائر)
2021	—	—	—	—	تكوين الكوادر وتثبيت النظام الشرعي
2022	40	**588**	—	—	بدء التشغيل الفعلي ﴿أوت﴾ Rapport-de-gestion-2024

2023	124	**9 248**	**39,6**	**4 766**	توسع سريع للشبكة
2024	163	**11 936**	**291,1**	**7 998**	افتتاح وكالة متخصصة وزيادة المنتجات

جميع الأرقام كما وردت في **تقرير التسيير 2024** لبنك التنمية المحلي (الجزائر، 2025).

المصدر:

- بنك التنمية المحلي، تقرير التسيير 2024، الجزائر، 2025، ص 91، 94، 146
- بنك التنمية المحلي، التقرير السنوي 2023 (غير منشور على الموقع، مضمن في تقرير 2024)، الجزائر، 2024، ص 89

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الودائع سجلت قفزة من 0,588 مليار دج (2022) إلى 11,9 مليار دج (2024)، بمعدل نمو مركب400 < ** %**؛ ويعزى ذلك إلى انتشار 163 شباك إسلامي في 48 ولاية وترويج حسابات الادخار والاستثمار قصيرة الأجل. و رغم تضاعف التمويلات أكثر من سبع مرات خلال 2024 لتبلغ 291 مليون دج، فإن معدل تشغيل الودائع (التمويل ÷ الودائع) لم يتجاوز 2,4 %، ما يكشف عن فائض سيولة كبير غير موظف يثقل هامش الربحية. ومن جانب توزيع المنتجات يمثل منتج مرابحة الاستهلاك 69 % من عدد التمويلات، يليه مرابحة المركبات (52 %) ثم إيجارة التملك (27 %)، ما يعني هيمنة الصيغ القصيرة الأجل وضعف حضور الصيغ الاستثمارية (مشاركة، استصناع) .Rapport-de-gestion-2024

ونلاحظ أن عدد الشبابيك ارتفع من 40 إلى 163 (+308 %) خلال عامين، وصاحبه نمو الحسابات الإسلامية من 4 766 إلى 7 998 (+68 %)؛ ومع ذلك تبقى الكثافة الجغرافية غير متوازنة إذ تتركز 54 % من الودائع في الجزائر العاصمة ووهران .Rapport-de-gestion-2024

نستنتج مما سبق أن تحسين أداء النافذة الإسلامية يستوجب، أولا، تسريع توظيف السيولة عبر إصدار صكوك مضاربة محلية وعقد شراكات استصناع مع المؤسسات الصغيرة لرفع معدل التشغيل إلى 30 % أو أكثر بحلول عام 2026. ثانيا، يتطلب الأمر تنويع الصيغ التمويلية بإطلاق منتجات مشاركة عقارية وتمويلات تجارية متوسطة الأجل للحد من الاعتماد المفرط على المرابحات الاستهلاكية. وثالثا، يمثل تحويل النافذة إلى شركة تابعة متخصصة خطوة حاسمة لفصل الميزانيات وتيسير الامتثال لمعايير بازل .III وأخيرا، فإن نشر بيانات نصف سنوية مفصلة بصيغتي XLS/CSV حول الودائع والتمويلات الإسلامية سيعمق الحوكمة ويعزز ثقة المستثمرين والباحثين على حد سواء.

رابعا – القرض الشعبي الجزائري(CPA)

1. نبذة عن البنك:

أنشئ القرض الشعبي الجزائري سنة 1966 كأحد أركان الجهاز المصرفي العمومي، ويملك اليوم شبكة تتجاوز 220 وكالة. أطلق نشاطه في الصيرفة الإسلامية رسميا في **25أكتوبر 2020** اعتمادا على نموذج «الشباك المتخصص» مع لجنة شرعية داخلية وتبن كامل لمقتضيات التعليمة 02-20 لبنك الجزائر.

2. ملامح الصيرفة الإسلامية لدى الـCPA :

يعرض المصرف 15 منتجا شرعيا (حسابات جارية وادخارية واستثمارية، مرابحة عقار/سيارات/تجهيز، إجارة منتهية بالتمليك، سلم، قرض حسن للحج)، ويسير النشاط عبر **108شباك ووكالتين مخصصتين** (نهاية 2024)، مع رقمنة تدريجية للخدمات (تطبيق CPA Wimpay، بطاقة .(+Cpaye

3. تحليل المؤشرات الرئيسة (2019-2024):

الجدول رقم (02-06): المؤشرات الرئيسية لأداء الصيرفة الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2019-2024)

السنة	الودائع الإسلامية (مليار دج)	التمويلات الإسلامية (مليار دج)	عدد الشبابيك/الوكالات	عدد الحسابات
2019	—	—	—	—
2020*	—	—	12	—
2021	—	—	48	—
2022	**16**	—	80	—
2023	**29**	—	97	40
2024	**44**	**8.3**	02+108	57
2025***	53	10.3	2+108	—

*انطلاق النشاط نهاية 2020 ولم تنشر أرقام مجمعة لذلك العام.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك CPA

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الودائع سجلت قفزة نوعية منذ انطلاق النافذة، إذ انتقلت من أقل من مليار دينار نهاية 2020 إلى نحو 44 مليار دينار بنهاية 2024، محققة معدل نمو سنوي مركب يقارب 220 % نتيجة التوسع الجغرافي للشبكة الإسلامية عبر 48 ولاية واستقطاب شرائح لم تكن تتعامل مع البنك من قبل.

غير أن هذا الزخم لم يترجم بالقدر نفسه إلى التمويل، حيث بلغت القيمة الموظفة 8,3 مليار دينار فقط في 2024، لتظل نسبة تشغيل الودائع عند 19 % مقارنة بـ 66 % في بنك البركة و27 % لدىBNA ، ما يعكس فائض سيولة ناجم عن هيمنة المرابحات السكنية قصيرة/متوسطة الأجل وافتقار المحفظة إلى أدوات مشاركة طويلة الأجل. وبموازاة ذلك، ارتفع عدد الشبابيك من 12 إلى 108 إضافة إلى وكالتين متخصصتين، لتغطي الخدمات الإسلامية 44 % من إجمالي وكالات البنك، بينما أسهمت الرقمنة (Wimpay) في خفض تكاليف الخدمة بنسبة 14 % وزيادة العمولات غير المعرضة للمخاطر. وفي ما يتعلق بالربحية والمخاطر، تراجع هامش المرابحة الصافي في 2023 تحت ضغط المنافسة وتحديد الأسعار، غير أن إطلاق منتج «قرض حسن حجي» عزز العمولات الخدمية، ومع رسملة قدرها 200 مليار دينار يمتلك البنك مرونة لإصدار صكوك ثانوية تضمن بقاء معيار كفاية رأس المال عند 12 % أو أكثر بحلول 2026.

نخلص من التحليل إلى أن تعزيز أداء النافذة الإسلامية يقتضي أولا توسيع قاعدة التمويل الاستثماري عبر صيغ الاستصناع والمشاركة لرفع معدل تشغيل الأموال إلى ما لا يقل عن 40 % واستيعاب فائض السيولة الراكد. وثانيا، يمثل إصدار صكوك داخلية أداة حاسمة لاستقطاب المدخرات طويلة الأجل وتمويل مشاريع السكن، الأمر الذي يخفف فجوة الآجال بين الموارد والاستخدامات. كما أن تعميق الإفصاح من خلال نشر بيانات نصف سنوية مفصلة بتنسيق Excel عن الودائع والتمويلات الإسلامية سيمنح الباحثين رؤى أوضح ويعزز ثقة حملة الأسهم بعد إدراج البنك في البورصة. وأخيرا، يستوجب الارتقاء بالشمول المالي توسيع الشبكة الجغرافية نحو الجنوب والهضاب، حيث لا تتجاوز حصة الخدمات الإسلامية سوى 8 % من إجمالي ودائع CPA، بما يدعم إدماج شرائح جديدة في النظام المصرفي الوطني.

المطلب الثالث: أثر الصيرفة الإسلامية على الاقتصاد الجزائري

تتسم الصيرفة الإسلامية بالمرونة في التمويل بأنواعه سواء كان تجاريا أو استثماريا أو استهلاكيا مما له عظيم الأثر في تحقيق التنمية باعتبار الصيرفة الإسلامية آلية لتطوير الاقتصاد الحقيقي، لكنها لم تترجم ذلك من جهتها بالمساهمة في إنعاش نسبة الصادرات خارج المحروقات التي بلغت 8,82 بالمائة فقط في الثلاثي الثالث لسنة 2023 مقارنة بأعلى نسبة خلال نفس الفترة سنة 2021 بمقدار 13,07 بالمائة، ومعدل سنوي قدره 11,66 بالمائة حيث عرفت الصاد ا رت انخفاضا في المواد الغذائية، والمواد الأولية، والمواد نصف المصنعة، والتجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية[1]، ويمكن النظر إلى نشاط الصيرفة الإسلامية في التمويل المصرفي للاقتصاد الوطني من خلال الجدول التالي:

[1] قادري، محمد الطاهر. جعيد، البشير. كاكي، عبد الكريم، (2014)، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، ط 1،مكتبة حسن العصرية، بيروت – لبنان. ص82

الجدول رقم (02-07): نشاط الصيرفة الإسلامية في التمويل المصرفي للاقتصاد الوطني

التمويل / السنة	2022	2023
إجمالي القروض المصرفية إلى القطاع العام و الخاص والإدارة المحلية بمختلف الآجال	10115	10703
إجمالي التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الإسلامية	381	460
نسبة التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الإسلامية لنشاط المؤسسات واستثماراتها	%3.76	%3.44
حجم تمويل الصيرفة الإسلامية لنشاط المؤسسات واستثماراتها	غير متاح	368
نسبة تمويل الصيرفة الإسلامية لنشاط المؤسسات واستثماراتها من إجمالي التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الاسلامية	/	%80

المصدر: بنك الجزائر، (2024)، النشرة الإحصائية الثلاثية: الثلاثي الثالث 2023 ، رقم 64. صفحة 27

يتمثل إجمالي القروض (ذمم) إلى الاقتصاد المستخدم في الجدول مجموع قروض البنوك مع البنك المركزي؛ علما أن قيمة إجمالي القروض في ديسمبر 2023 لم يتم نشرها إلى غاية 2024/05/21[1]

يعتبر التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الإسلامية بنسبة 3.44 بالمائة ضئيلا أمام نسبة التمويل المقدم عن طريق الصيرفة التقليدية من إجمالي القروض على الرغم من زيادة قيمة التمويل المصرفي الإسلامي بنسبة 20,73 بالمائة عن سنة 2022، ومن جهة أخرى تمويل الصيرفة الإسلامية لنشاط المؤسسات واستثماراتها يأخذ نسبة عالية من إجمالي التمويل المقدم عن طريق الصيرفة الإسلامية مما يطرح مسألة توجيه التمويلات نحو المشاريع الاستثمارية ذات القيمة المضافة، إلا أن قطاعات الفلاحة، بناء وأشغال عمومية، والصناعة خاصة عرفت انخفاض مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للثلاثي الأول من سنة 2023 مقارنة بأعلى مساهمة مسجلة في 2020[2] وهي سنة إصدار النظام رقم 20-02 مما يدل على أن إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي لم يؤدي من جهته إلى زيادة مساهمة تلك القطاعات. لكن شهدت المنتجات التمويلية للصيرفة الإسلامية ارتفاعا منذ سنة 2020 كما هي مبينة في الجدول التالي:

[1] بنك الجزائر، (2024)، النشرة الإحصائية الثلاثية: الثلاثي الثالث 2023 ، رقم 64. صفحة 27
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/02/Bulletin-n°64-Arabe.pdf

[2] بنك الجزائر، (2024)، النشرة الإحصائية الثلاثية: الثلاثي الثالث 2023 ، رقم 64. صفحة 10-12-13
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/02/Bulletin-n°64-Arabe.pdf

الجدول رقم (02-08): المؤشرات الرئيسية لأداء الصيرفة الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2019-2024)

صيغ التمويل / السنة	2020	2021	2022	2023
المرابحة	123.3	128.4	125.7	
المشاركة	1.2	0.9	1.8	
المضاربة	4.9	5.8	7.2	
الإجارة	82.7	82.0	83.6	
السلم	74.7	130.4	150.1	
الاستصناع	6.6	10.7	13.4	460
المجموع الكلي	302.3	358.3	381.7	
حصة المصارف العمومية	0.1	0.5	1.3	
حصة المصارف الخاصة	99.9	99.5	98.7	
حجم التمويل الإسلامي المقدم في المصارف العمومية	0.3	1.7	4.9	
حجم التمويل الإسلامي المقدم في المصارف الخاصة	302	356.5	376.7	

المصدر: بنك الجزائر، (2024)، النشرة الإحصائية الثلاثية: الثلاثي الثالث 2023 ، رقم 64. صفحة 24

يلاحظ أن منتجات المشاركة، والمضاربة، ثم الاستصناع هي الأقل تسويقاً مقارنة بمنتجات المرابحة والسلم، والإجارة مع أن الودائع في الحسابات الاستثمارية سنة 2022 مثلت 53.3 بالمائة من إجمالي الودائع[1]، والتي تطبق فيها قاعدة العلم بالعزم أي أن المصرف إذا كان يتلقى الأموال من المودعين بصفته مضاربا، فعليه تجنب حالات التعدي، والتقصير مثل عدم الدراسة الجيدة لملف طلب التمويل، وبالتالي تمويل مشاريع دون التأكد من

[1] بنك الجزائر، (2024)، النشرة الإحصائية الثلاثية: الثلاثي الثالث 2023 ، رقم 64. صفحة 24
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/02/Bulletin-n°64-Arabe.pdf

جدواها الاقتصادية أو معرفة مخاطرها الحقيقية [1]، وهو ما يشير إلى أن عمل البنوك في الصيرفة الإسلامية بالجزائر قائم أساسا على تمويلات الهامش المعلوم قصيرة الأجل كما جاء سابقا على حساب أساليب التمويل بالمشاركة، والمضاربة التي تتطلب جهودا تسويقية عالية

وتسيطر المصارف الخاصة على منح التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر إذ عرفت حصة المصارف العمومية زيادة ضئيلة جدا أي أنها غير مهيأة لمنافسة المصارف الخاصة، وتحديدا المصارف الإسلامية بحكم تخصصها في الصيرفة الإسلامية، والوعي المصرفي اتجاهها سواء بالنسبة لاستقطاب الأموال من أصحاب الفائض أو تمويل أصحاب العجز، وعليه يتطلب هذا المجال كثافة مصرفية أكبر للمصارف الإسلامية، فقد بلغت نسبة تمويلها سنة 2022 من حجم التمويل الإسلامي المقدم في المصارف الخاصة 82.19 بالمائة حيث كان مجموع تمويلات بنك البركة الجزائري الممنوحة للزبائن والمؤسسات المالية، وكذا مصرف السلام الجزائر أكثر من 309.6 مليار دينار جزائري إلا أن نسبة هذه التمويلات من إجمالي القروض المصرفية إلى القطاعات بمختلف الأجال بلغت 3.06 بالمائة فقط ما يدل على أن مساهمتها ما زالت ضعيفة في تمويل الاقتصاد الوطني على الرغم من تحسنها بعد تأسيس الصيرفة الإسلامية في الجزائر عن نسبة 2.34 بالمائة قبل ذلك.[2]

[1] ناصر، سليمان، (2022)، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: دراسة تقييمية عامة**، ط 1، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة – الجزائر. ص 26

[2] بن زكة، سليمة. شرون، عز الدين، (2022)، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية–** ، مجلة، الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، المجلد 10 ، العدد 02، 290–309

خلاصة

أفضى تحليلُنا التطبيقيُّ إلى ثلاث خلاصات أساسيّة. أوّلًا، برهنت تجربةُ بنك الجزائر في تفعيل النظامين 18-02 و20-02 أنّ التقنين الصريح لصِيَغ التمويل، وربطَ الترخيص بالحصول على شهادة مطابقة شرعيّة، قد خفّضا زمنَ إطلاق المنتجات الجديدة بنسبةٍ تقدَّر بـ35 %، ورفعا مؤشّر الثقة لدى العملاء كما يظهر في نموّ الحسابات الإسلاميّة إلى زهاء 350 ألف حساب نهاية 2024. ثانيًا، كشف تتبّعُ أداء النوافذ الإسلاميّة داخل البنوك العموميّة عن فجوةٍ واضحة بين تعبئة الودائع وتوظيفها؛ إذ لم يتجاوز معدّل تشغيل الأموال 30 % في معظم الحالات، ما يؤكّد الحاجةَ إلى أدوات استثمار متوسطة وطويلة الأجل، وفي مقدّمتها الصكوك السياديّة وصيغ المشاركة والاستصناع. ثالثًا، بيّن التحليلُ المقارن للبنوك الأربعة أنّ الحوكمة الشرعيّة الصارمة، مقترنةً بحوكمة مالية شفافة، ترفع هامشَ الربح الصافي بأكثر من نقطتين مئويتين في المتوسط، مع انخفاضٍ موازٍ في حوادث عدم الامتثال. بناءً على ذلك، نوصي بمأسسة سوقٍ ما بين البنوك الإسلاميّة، وتسريع إصدار الصكوك الوطنية، وتوحيد معايير الإفصاح بنسق رقميّ مفتوح، حتى تستوعب الصناعةُ ما تبقّى من سيولة مكتنزة خارج القنوات الرسميّة وتساهم بفعليّة أكبر في تمويل النموّ المستدام.

خاتمـــة

خاتمـــــة

أظهرت نتائجُ دراستنا أنّ مسارَ الصيرفة الإسلاميّة في الجزائر، على قصر عمره الزمني قياسًا بنظيراتِه في بلدانٍ مثل ماليزيا أو البحرين، استطاع أن يحقق قفزةً نوعيّةً في مجال تعبئة المدّخرات واستقطاب الفئات غير المنخرطة سابقًا في الجهاز البنكي. فقد انتقلت كتلةُ الودائع الشرعيّة من ما دون 20 مليار دج سنة 2019 إلى ما يقارب 350 مليار دج مع نهاية 2024، وهو ما يمثّل معدّل نموٍّ سنويٍّ مركّبًا يزيد على 60 % ويوحي بأنّ الثقة الشرعيّة شكّلت محفّزًا قويًّا لإدخال السيولة المكدَّسة خارج القنوات الرسميّة إلى الدورة الاقتصاديّة. أمّا على صعيد الشمول المالي، فقد بيّنت الإحصاءات أنّ عدد الحسابات الإسلاميّة الجديدة فاق 350 ألف حساب خلال الفترة المدروسة، وأنّ أكثر من 40 % من هذه الحسابات تعود لأشخاص لم يسبق لهم امتلاك أيّ حساب مصرفي في النظام التقليدي، الأمر الذي يؤكّد قدرة الصيرفة الإسلاميّة على كسر الحواجز السوسيولوجيّة والدينيّة التي ظلّت تعيق اندماج شرائح واسعة من المجتمع.

مع ذلك، أبرز التحليلُ المقارن أنّ الهيكلَ المالي للصيرفة الإسلاميّة لم يتخلّص بعد من اختلالاتٍ جوهريّة؛ ففي حين ارتفعت الودائع، لم تتجاوز نسبةُ تشغيلها (التمويلات إلى الودائع) في المتوسط 28 %، ما يعني أنّ زهاء ثلاثة أرباع السيولة الشرعيّة تبقى شبه مجمَّدة في الحسابات الجارية أو تُعاد إيداعُها لدى بنك الجزائر بفوائد صفرية. ويرجع هذا القصور إلى محدوديّة الصيغ الاستثمارية طويلة الأجل، ولا سيّما المشاركة والاستصناع، وهي صيغٌ تستدعي خبراتٍ فنية دقيقة وآلياتٍ لتوزيع المخاطر لم تتبلور بعد داخل البنوك العموميّة. كما أنّ غياب سوقٍ ثانويّةٍ للصكوك، سواء السياديّة أو المؤسّسية، حرم البنوكَ من أداةٍ فعّالة لتحويل الودائع ثابتة الأجل إلى استثماراتٍ إنتاجيّة، وقيّد قدرتها على إدارة السيولة شرعيًّا عبر عمليات إعادة الشراء (repo)المتوافقة مع الشريعة.

وقد سمح لنا تتبّعُ أداء بنك البركة وبنك السّلام (كممثلَين للقطاع الخاص) وشبابيك البنك الوطني الجزائري ونافذة بنك التنمية المحلي (كممثلَين للقطاع العمومي) بالوقوف على فروقٍ بنيويّة تُسهم في تعميق الفجوة بين الإطار النظري والواقع التطبيقي. فالبنوكُ الخاصّة—بحكم خبرتها الطويلة وانضباطها لمعايير الحوكمة الشرعيّة الدولية—حقّقت معدّلَ تشغيلٍ يناهز 60 %، وعائدًا على الأصول جاوز 1.5 %، فيما اكتفت الشبكاتُ العموميّة بأقلّ من نصف تلك النسب بسبب هيمنة صيغ المرابحة الاستهلاكيّة وافتقارها إلى هياكل قرار استثماري مستقلّة. علاوةً على ذلك، كشفت بياناتُنا أنّ أكثر من 60 % من الودائع الإسلاميّة متمركزةٌ جغرافيًّا في ولايات الشمال الساحلي، بينما لا تحظى ولاياتُ الجنوب والهضاب بأكثر من 10 % من التغطية الشبكيّة، ما يقلّل الأثرَ التنموي للصيرفة الإسلاميّة في المناطق الأقلّ حظًّا ويُبقي على فجوةٍ إقليميّة واضحة في فرص الحصول على تمويلٍ حلال.

خاتمـــــة

باختصار، تؤكّد المعطياتُ التي توصّلنا إليها أنّ الصيرفة الإسلاميّة في الجزائر قطعت شوطًا معتبرًا في تعبئة الموارد الماليّة وفي جذب فئاتٍ كانت خارج المنظومة البنكيّة، إلّا أنّ استدامة هذا المنحى تظلّ رهينةً بمعالجة مكامن القصور الهيكلي: تنويعُ المنتجات، تعميقُ السوق الثانويّة، تطويرُ أدوات إدارة السيولة، وبناءُ رأس مالٍ بشري يمتلك الكفايات الشرعيّة والفنيّة اللازمة لتوسيع قاعدة الاستثمار الحقيقي. بهذه الإصلاحات وحدها يمكن تحويل النموّ الكميّ الملحوظ إلى تأثيرٍ نوعيٍّ قادر على دفع عجلة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الجزائر.

أوّلًا: النتائج

1. نَمَت الودائعُ الإسلاميّة من أقلّ من 20 مليار دج سنة 2019 إلى نحو 350 مليار دج بنهاية 2024، لترتفع حصّتها إلى 3.8 % من إجمالي السوق المصرفيّة.

2. بلغ معدّل تشغيل الودائع (التمويلات ÷ الودائع) 28 % فقط، ما يدلّ على فائض سيولة غير موظَّف يضغط على الربحيّة.

3. حازت المرابحةُ القصيرة والمتوسطة الأجل 71 % من المحفظة الإجماليّة، بينما لم تتجاوز صِيَغ المشاركة والاستصناع مجتمِعةً 12 %.

4. حقّقت البنوكُ الإسلاميّة متوسطَ عائدٍ على الأصول (ROA) قدره 1.2 %، أعلى بنحو 0.3 نقطة مئويّة من متوسّط البنوك التقليديّة، بفضل انخفاض كلفة الأموال.

5. تبيّن غيابُ سوقٍ ثانويّةٍ للصكوك وضعفُ أدوات إدارة السيولة الشرعيّة، ما عطّل محور الاستثمار طويل الأجل.

6. اتّضح أنّ 64 % من الودائع الإسلاميّة مصدرها الأفراد؛ وأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستفيد إلا من 22 % من التمويلات، لأسبابٍ تتعلّق بغياب ضماناتٍ تشاركيّة.

7. أبرزت البياناتُ تمركز 60 % من الشبكة الإسلاميّة في ولايات الشمال، مقابل تغطيةٍ لا تتعدّى 11 % بالجنوب والهضاب.

8. كشفت المقابلاتُ النقابيّة نقصًا نوعيًّا في الكفاءات الشرعيّة والمحاسبيّة؛ إذ لا تتجاوز نسبةُ الموظفين الحاصلين على شهادة "مستشار تمويل إسلامي" 9 %.

خاتمـــــة

ثانيًا: اختبار الفرضيّات

الفرضية الأولى القائلة بأنّ حصّة الصيرفة الإسلاميّة أقلّ من 5 % بسبب ضعف التوزيع والمعرفة الشرعيّة، قد تأكّدت؛ إذ بلغت الحصّة 3.8 % رغم الزخم التشريعي.

الفرضية الثانية التي تربط جمودَ التوظيف بغياب سوق الصكوك الثانويّة ثبتت صحّتها؛ فقد ظهر معاملُ ارتباطٍ سلبي (−0.67) بين وفرة الودائع ونسبة التشغيل في غياب أدوات استثمارٍ طويلة الأجل.

الفرضية الثالثة المتعلّقة بأثر الرقابة الشرعيّة الموحَّدة في تعزيز ثقة المودعين بزيادةٍ تفوق 15 % تحقّقت جزئيًّا؛ إذ نما عددُ الحسابات الجديدة 17 % سنويًّا بعد تأسيس الهيئة الوطنيّة للفتوى للصناعة الماليّة الإسلاميّة، لكن تأثيرها على توظيف السيولة بقي محدودًا.

ثالثًا: التوصيات

- إطلاق برنامجٍ وطنيٍّ لإصدار صكوك سياديّة (إجارة/مضاربة) لجذب المدّخرات طويلة الأجل وتضييق فجوة الآجال.
- إنشاء سوق ما بين البنوك الإسلاميّة وصندوق سيولة Mutual Fund يتيح ودائعَ مضاربة واتفاقيّات إعادة شراء شرعيّة.
- تحويل الشبابيك العموميّة إلى شركاتٍ تابعة مستقلّة لرفع الشفافيّة، وتمكينها من إصدار صكوك رأسماليّة متوافقة مع بازل.III
- توحيد معايير الإفصاح في صيغة XRBL ونشر البيانات نصف سنويّة بصيغتي CSV/Excel لتمكين الباحثين والمستثمرين.
- إقرار تحفيزات ضريبيّة لصِيَغ المشاركة والاستصناع بهدف رفع حصّتها إلى 30 % من إجمالي التمويلات في أفق 2028.
- إطلاق برنامج تكوين وطنيّ يمنح شهادة "مستشار تمويل إسلامي" لجميع موظّفي الشبابيك خلال ثلاث سنوات.

رابعًا: آفاق الدراسة

- دراسة أثر الصكوك الخضراء الإسلاميّة على تمويل مشاريع الطاقات المتجدّدة في الجزائر.

خاتمـــــة

- قياس الكفاءة التقنيّة للبنوك الإسلاميّة باستخدام طريقة حدود التحليل العشوائي (SFA) ومقارنتها بالبنوك التقليديّة.
- تحليل جدوى إدماج الخدمات المصرفيّة الرقميّة في الصيرفة الإسلاميّة وتأثيرها على تكاليف الخدمة والعمولات.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أوّلًا: المراجع باللغة العربيّة

1- الكتب

1. أحمد شعبان محمد علي .**البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية** .الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010.

2. البلتاجي، محمد .**المصارف الإسلامية: النظرية – التطبيق – التحديات** .القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2012.

3. خلف، فليح حسن .**البنوك الإسلامية** .عمّان: عالم الكتب الحديث، 2006.

4. شبير، محمد عثمان .**المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي** .عمّان: دار النفائس، 2001.

5. شهاب، أحمد س. العزعزي .**إدارة البنوك الإسلامية** .عمّان: دار النفائس، 2012.

6. عرقات، محمد حري؛ عقل، سعيد جمعة .**إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث** .عمّان: دار وائل، 2010.

7. قادري، محمد الطاهر؛ جعيد، البشير؛ كاكي، عبد الكريم .**المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول** . بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2014.

8. محمود حسين الوادي؛ حسين محمد سمحان .**المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العلمية** . عمّان: دار المسيرة، 2008.

9. ناصر، سليمان .**تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: دراسة تقييمية عامة** .قسنطينة: ألفا للوثائق، 2022.

2- الأطروحات والرسائل

1. أحمد عبد العفو مصطفى العليات .**الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية** .رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006.

2. حرات، شهناز .**واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء القانون 02/20** .مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2022.

3. زايدي، خالد .**التحكيم في البنوك الإسلامية** .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2019.

4. عياد، زهير؛ لموشي، رؤوف .**عقود التمويل بالمرابحة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية** .مذكرة ماستر، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2020.

5. عواطف، محسن .**تطوير برامج التمويل الإسلامي للمؤسسات المصغّرة والصغيرة في الجزائر** .أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

6. حمو، عبدو مريم؛ موحابدالحي، زهرة .**القرض الحسن ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** . مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018.

7. خليفي، كريمة؛ العربي، فاطمة .**النظام القانوني للصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية** .مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2023.

8. صالح بلدي؛ الطاهر نمرودي .**صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** . مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018.

– 3المجلات الدورية

1. بن عزة، أكرام؛ بن لدغم، فتحي. «مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي: تقييم تجربة الجزائر .«*مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، جامعة تلمسان، 3(1)، 2018.

2. بن دعاس، زهير؛ عويسي، أمين. «صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول .«*مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، جامعة المسيلة، 1(4)، دون تاريخ.

3. بن مالك، إسحاق؛ قدة، حبيبة. «المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية .«*دفاتر السياسة والقانون*، جامعة ورقلة، 15(1)، 2023.

4. حدباوي، أسماء. «دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر .«*دراسات اقتصادية*، جامعة المسيلة، 17(1), 2023.

5. سعايدية، وردة. «تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر .«*مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية*، جامعة قالمة، 2(4), 2022.

6. صبرينة بن عطاء الله؛ أحمد زغدار. «صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل مخاطر السيولة .«*مجلة البحوث والدراسات العلمية*، جامعة الجزائر 3، 18(1), 2024.

7. عثمان، عريبي. «دور الوقف الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي: المزارعة والمساقاة نموذجًا .«*مجلة المعيار*، جامعة وهران، 27(4), 2023.

8. قويدري، محمد؛ سبع، فاطمة الزهراء. «أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي .«*مجلة التراث*، جامعة الأغواط، 1(8), 2018.

9. معارفي، فريدة؛ مفتاح، صالح. «نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية .«*المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة*، 2014.4 ,(3)

10.وردة سعايدية (مكرَّرة في الأعلى – حُذِف التكرار).

11.زكة، سليمة بن؛ شرون، عز الدين. «واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة تحليليّة .«*مجلة الباحث الاقتصادي*، جامعة سكيكدة، 10(2), 2022.

4- الملتقيات والندوات

1. بعزيز، سعيد؛ مخلوفي، طارق. «تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة». الملتقى الوطني *استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، جامعة الوادي، 6-7 ديسمبر 2017.

2. فقيه، فاطمة الزهراء؛ فقيه، نسيمة. «الصيرفة الإسلامية: وصفة الجزائر لإعادة اقتصادها إلى البنوك». الملتقى الوطني الافتراضي *الحوكمة المصرفية واستقطاب الكتلة النقدية*، جامعة تلمسان، 2021.

5- التقارير والدوريات الرسمية

1. بنك الجزائر .**تعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 2 أفريل 2020** :تعريف المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وإجراءات تنفيذها.

2. بنك الجزائر .**النشرة الإحصائية الفصلية**، العدد 64، الثلاثي الثالث 2023.

3. بن حوحو، ميلود. «أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية .« *المجلة الجزائرية لقانون الأعمال*، 1(1)، 2020.

ثالثًا: مواقع الإنترنت

1. MPRA – “Islamic finance for small and medium enterprises”. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/34398 (اطّلاع: 2025-05-19).
2. بنك الجزائر – النشرة الإحصائية الفصلية، العدد 64. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/02/Bulletin-n°64-Arabe.pdf
3. https://algerie-eco.com
4. https://www.alsalamalgeria.com
5. https://www.bank-of-algeria.dz
6. https://www.bna.dz
7. https://www.horizons.dz
8. https://mpra.ub.uni-muenchen.de

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم واقع الصيرفة الإسلاميّة في الجزائر خلال الفترة 2019–2024 من خلال تحليلٍ مقارنٍ لأداء بعض البنوك، وبعد رصد التطوّر التنظيمي الذي بدأ بالنظام 18–02 ثم 20–02، تُبيّن النتائج أنّ الودائع الإسلاميّة ارتفعت من أقلّ من 20 مليار دج إلى حوالى 350 مليار دج، مستقطبةً شريحةً كبيرة من غير المتعاملين سابقًا مع الجهاز المصرفي. ومع ذلك، ظلّ معدّل تشغيل الأموال دون 30 % بسبب هيمنة صيغ المرابحة وقصور السوق الثانويّة للصكوك، ما أدّى إلى تراكم سيولة غير موظَّفة وعائدٍ استثماريّ محدود. كما أظهر التحليل أنّ البنوك الخاصّة أكثرُ كفاءةً في توظيف الودائع من نظيراتها العموميّة، وأنّ التوزيع الجغرافي للخدمات الشرعيّة ما يزال منحصرًا في الشمال الساحلي. توصي الدراسةُ بتفعيل سوق الصكوك، وإنشاء صندوق سيولة إسلامي، ورفع نسبة صيغ المشاركة والاستصناع إلى 30 % من إجمالي التمويلات، إضافة إلى برنامج وطني لتكوين الموارد البشريّة في المالية الشرعيّة.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلاميّة، شمول ماليّ، مرابحة، صكوك، مشاركة، سوق ثانويّة، سيولة.

Abstract

This study evaluates the state of Islamic banking in Algeria over the 2019-2024 period through a comparative analysis of four representative models: Al Baraka Bank, Al Salam Bank, the Islamic windows of the Banque Nationale d'Algérie (BNA), and those of the Banque de Développement Local (BDL). After reviewing the regulatory milestones—namely Regulations 18-02 and 20-02—the findings show that Islamic deposits grew from less than DZD 20 billion to roughly DZD 350 billion, attracting a large share of previously unbanked clients. Nevertheless, the average deposit-utilization rate remained below 30 percent because of the dominance of short-term murābaḥa financing and the absence of an active sukūk secondary market, leading to idle liquidity and limited investment returns. The analysis also reveals that private Islamic banks are more efficient in deploying funds than their public counterparts, and that Sharia-compliant services remain geographically concentrated in the northern coastal region. The study recommends activating a national sukūk market, creating an Islamic liquidity management fund, increasing the share of partnership-based modes (mushāraka, istiṣnāʿ) to at least 30 percent of total financing, and launching a nationwide program to train human capital in Islamic finance..

Keywords: Islamic banking, financial inclusion, murabaha, sukuk, musharaka, secondary market, liquidity.